الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 29 تشرين الثاني 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

-الجيش يلمح للحكومة القادمة: الاضطرابات السياسية وارتفاع عدد العمليات في الضفة قد تجر الى تصعيد اضافي

-الجيش: عدد العمليات العنيفة لليهود ضد الفلسطينيين تضاعفت وعدد القتلى الفلسطينيين 136 مقابل 76 في العام الماضي

-بضغط من اليمين: تجميد برنامج عمل لمكافحة العنف في المجتمع العربي

-يوسي ملمن، المحلل الاستراتيجي يكتب: رئيس الاركان كوخابي تجاهل وغض النظر عن الاعتداءات على الفلسطينيين ونشطاء اليسار خلال اربع سنوات وفقط الآن تذكر أن يندد بعنف الجنود

-افنر جبرياهو: المعركة على تل ابيب تبدأ بالخليل ولا يمكن ادارة معركة على الديمقراطية دون محاربة التفوق اليهودي

معاريف:

-تحرش جنسي ضد مجندتين في خدمة القانون: واحدة من كل أربع مجندات تعرضت للاعتداء الجنسي في الشرطة ومصلحة السجون

-كتلة نتنياهو ضد سموتريش ويتهمونه بانه المسؤول عن عدم تغيير رئيس الكنيست

-خلافات بين الاحزاب الدينية حول تعيين الحاخامات مستقبلا

-ارتفاع حاد في عمليات إطلاق الرصاص في الضفة

-تقديرات: التصعيد سيستمر وتوصية للقيادة السياسية لا تمسوا بالفلسطينيين اقتصاديا

-مضاعفة اعمال العنف من قبل اليهود ضد الفلسطينيين

يديعوت احرونوت:

- 75عاما على قرار الأمم المتحدة لإقامة اسرائيل

-العنف في المجتمع اليهودي في كل زاوية

-لائحة اتهام ضد حاخام خالف قانون الانفصال ودخل مستوطنة حومش المخلاة

-الرقم الأعلى منذ عشر سنوات: الانذار قبل العاصفة: تضاعف عمليات العنف ضد الفلسطينيين من قبل اليهود وقتل 31 إسرائيليا

-السجن عشر سنوات على أدهم بشير من عكا لمشاركته في احداث ايار العام الماضي

-جنود دروز قاموا بإلقاء عبوة ناسفة على بيت فلسطيني ردا على خطف جثمان تيران فرو

تايمز أوف اسرائيل:

. مراقب الدولة: واحدة من كل 4 مجندات في الشرطة ومصلحة السجون تعرضت للتحرش أو الإعتداء الجنسي

.مقتل فلسطيني في اشتباكات بعد تعطل مركبات عسكرية اسرائيلية قرب الخليل

* * *

عين على العدو الثلاثاء 29-11-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل فلسطينيين اثنين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**تعثرت سيارتا جيب عسكريتان كانتا في دورية عمليات في قرية بيت أمر نتيجة عطل فني، وحدثت عند هذه الفترة مواجهات بمشاركة العشرات من الفلسطينيين الذين رشقوا الحجارة وألقوا العبوات وأطلقوا النار على القوات التي ردت بإجراءات تفريق المتظاهرين وبالذخيرة الحية، تم الكشف عن إصابات في صفوف الفلسطينيين – نجحت قوات الجيش التي دخلت القرية في إنقاذ الجيبات، ولم تُصب قواتنا وأصيبت المركبات بأضرار طفيفة – يجري التحقيق في الحادث.
- **غانتس في مقابلة مع القناة 13 العبرية" :**حماس سجلت بالفعل إنجازا قبل عام ونصف، عندما جرّت إسرائيل برشقة صواريخ واحدة باتجاه القدس إلى عملية حارس الأسوار، ونجحت في ربط الساحات الفلسطينية، بل والأسوأ من ذلك نجحت في اختراق مدن الداخل ونقل التوتر إليها، لقد خلفت أحداث مايو 2021 جرحاً مفتوحاً في الوعي الإسرائيلي."
- **غانتس في مقابلة مع القناة 13 العبرية" :**أبو مازن ليس صديقي ولن يكون صديقي، والحديث الذي بيننا هدفه فقط تعزيز التنسيق الأمني."
- **غانتس في مقابلة مع القناة 13 العبرية" :**أعتقد أنه يجب تعزيز الاستيطان وحماية غور الأردن وتقوية الكتل، وقد فعلت ذلك، وصدّقت على 10 آلاف وحدة استيطانية في الضفة."
- **إنقاذ بلا حدود :**أصيب مجندان اثنان بجروح طفيفة بعد رشقهما بالحجارة والعبوات خلال تعثر الجيبات العسكرية الليلة في بيت أمر، أحدهما عولج في المكان، والآخر نقل إلى مستشفى شعاري تسيديك – كما تضررت الجيبات بأضرار طفيفة.
- **إنقاذ بلا حدود :**خبراء المتفجرات قاموا بتفكيك عبوة ناسفة زرعت على طريق للمستوطنين قرب المغير شمال شرق رام الله، العبوة مر من فوقها مركبة مليئة بالمستوطنين وبعجزة لم تنفجر.
- أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة بين أرئيل وحاجز زعترة
- **القناة 12 العبرية :**زيادة كبيرة في عدد عمليات إطلاق النار في عام 2022، يقدر "الجيش الإسرائيلي" أن التصعيد في الضفة سيستمر – في عام 2022 سُجل "31 قتيلاً إسرائيلياً" نتيجة العمليات بينهم 8 جنود وضباط – كما كان هناك 281 هجوماً فلسطينياً شمل إطلاق نار وإلقاء عبوات وطعن ودهس، مقارنة بـ 91 خلال عام 2021 – كما سجلت الهجمات الشعبية زيادة من 2946 حادثة في عام 2021

إلى 3382 في عام 2022 – تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في عدد عمليات إطلاق النار وعمليات الاشتباكات المسلحة مع قوات الجيش والتي تضاعفت ثلاث مرات هذا العام عن العام الماضي – كما تم اعتقال 2500 فلسطيني منذ بداية عملية كاسر الأمواج، وضبط 250 قطعة سلاح، والاستيلاء على 2.7 مليون شيكل، وإحباط حوالي 500 عملية – كما أوضح الجيش أن حماس والجهاد هما العامل الرئيسي الذي شجّع ودعم على التصعيد وتنفيذ العمليات هناك.

- **هآرتس :**حكمت المحكمة المركزية في حيفا أمس على أدهم بشير 25 عاماً، من سكان عكا، بالسجن 10 سنوات، بعد أن شن هجوما عنيفا ضد إسرائيلي مع آخرين بدافع قومي خلال الأحداث التي اندلعت في مايو 2021، خلال عملية حارس الأسوار مع غزة.
- **معاريف :**اعتقال 3 نشطاء يمين بشبهة ضلوعهم بإضرام النار بسيارات في أبو غوش – أحد المشتبهين كان معتقلا إداريا وخضع للتحقيق في الشاباك.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية :**غانتس: من الممكن إصابة المنشآت النووية الإيرانية إصابة شديدة وتحقيق إنجاز ملحوظ، ولكنَّ الأمرَ يستوجب تقييما للوضع.
- **قناة كان العبرية :**غانتس: لن تتعاون مع FBI إذا قرر التحقيق في ملابسات مقتل شيرين أبو عاقلة ولن نسمح بإخضاع أي جندي للتحقيق.
- **المتحدث باسم جيش العدو**" :تبدأ اليوم الثلاثاء، سلسلة تمارين جوية مشتركة للجيش الإسرائيلي والجيش الأمريكي، ستشارك فيها طائرات حربية وطائرات للتزود بالوقود جوًّا وستحاكي سيناريوهات مختلفة في التعامل مع تهديدات آخذة بالتطور في المنطقة."
- **معاريف :**ستقوم شركة الاتصالات اليابانية العملاقة "بيوجيتسو" بإنشاء مركز تطوير لها في بئر السبع "جنوب الكيان" ما سيساهم في توطيد العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين "الكيان" واليابان.
- **موقع والا :**من المتوقع أن تجدد تركيا ومصر علاقاتهما الدبلوماسية وتعيدان تعيين سفيرين في الأشهر المقبلة بعد سنوات من التوتر، وفق ما صرح به وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.
- **يديعوت أحرونوت :**تقارير: البنتاغون يدرس تزويد أوكرانيا بنظام صاروخي ذكي صغير من شأنه أن يوسع مدى هجماتها.

- **قناة كان العبرية**" :إسرائيل" تدرس إقامة نصب تذكاري لجنود الكوماندوز المصريين الذين قتلوا في حرب 67، حيث أثيرت منذ يوليو قضية مقبرة الجنود المصريين الذين أحرقوا خلال الحرب.
- **القناة 13 العبرية** :في ظل التوترات مع روسيا: وصل وفد عسكري أوكراني من بينهم ضابط رفيع المستوى في الجيش الأوكراني، إلى تل أبيب في الأيام الأخيرة لعقد سلسلة من الاجتماعات مع كبار المسؤولين في "الجيش الإسرائيلي" ووزارة الحرب، وقد ظلت الزيارة سرية في الأيام الأخيرة لتجنب المزيد من التوترات مع الروس.

الشأن الداخلي:

- **غانتس في مقابلة مع قناة كان**" :فقدت الثقة السياسية بنتنياهو، وأتمنى أن يتولى حكومة مسؤولة وليست متطرفة – ليس لدي سيناريو للانضمام إلى حكومة نتنياهو، إلا إذا كان هناك خطر ملموس ومباشر على "إسرائيل"، حينها سأقرر ما يمكن فعله."
- **مكورريشون** :قررت السلطات العسكرية ترقية الليفتنانت كولونيل في "الجيش الإسرائيلي" أيوب كيوف إلى رتبة كولونيل وتعيينه قائدا للواء مناشيه.
- **القناة 13 العبرية** :السجن 10 أيام لمجند من غفعاتي تم توثيقه يشتم ويهاجم ناشط يساري وقال له: "بن غفير، سيقوم بتولي الأمور هنا، انتهى الأمر، لقد خسرتم، انتهى وقت المتعة."
- **صحيفة هآرتس** :تقرير مراقب الدولة: 22في المئة من المجندات اللائي يخدمن في الشرطة، و27في المئة من اللائي يخدمن في حرس الحدود، و38في المئة من اللائي يخدمن في مصلحة السجون، اعترفن أنهن تعرضن للاعتداء والتحرش الجنسي أثناء خدمتهن العسكرية – كما أفادت 70في المئة ممن قدمن شكاوى، أن شكواهن لم يتم التعامل معها على الإطلاق، أو لم يتم معالجتها بشكل كافٍ.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :اعتقال عدد من جنود "الجيش الإسرائيلي" صباح أمس للاشتباه في ضلوعهم في حادثة إلقاء عبوة متفجرة على منزل في بيت لحم – تم فتح تحقيق.
- **القناة 12 العبرية** :وزير الجيش بيني غانتس يحذر من الاتفاق الذي وُقّع بين الليكود وعوتسما يهوديت، والذي بموجبه ستخضع قوات حرس الحدود في الضفة لسلطة وزارة الأمن القومي التي سيترأسها إيتمار بن غفير، وبحسب غانتس، فإن القرار نابع من الرغبة في "تشكيل ميليشيا" لبن غفير، وأضاف في مؤتمر للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية: "إنني منزعج من محاولة تغيير قواعد إطلاق النار من أشخاص لم يخدموا في الجيش دقيقة."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **إيتماربن غفير**" :منظمة الجهاد الإسلامي الإرهابية تهدد مجددا بقتلي، إنهم خائفون من السياسة القوية التي سنقودها، لكننا لن نستسلم للتهديدات، وسنؤسس حكومة يمينية حتى نتمكن من سحقهم وإعادة الأمن لمواطني إسرائيل."
- **إيتماربن غفير**" :إن إرسال جندي إلى السجن لمدة 10 أيام فقط لأنه قال -بن غفير سيتولى الأمور هنا-، هو تجاوز للخط الأحمر وإلحاق الأذى بجنود الجيش الإسرائيلي – يجب ألا ندع مجالاً للأناركيين بالإساءة لنا، يجب أن ندعم الجنود ولا نضعفهم، جنود الجيش هم من يدافعوا عنا وسوف نحميهم، لقد حان الوقت لذلك."
- **يائيرلابيد**" :نتنياهو يريد أن يقرر من سيكون المدعي العام في محاكمته، وتحديد هيئة القضاة، وتمرير قانون يمنع تقديم لوائح اتهام ضده، هذا إجرام من شخص يستغل الفرصة ويجب وقفه – إن الجمهور الإسرائيلي يتعرض للخداع والأذى، كل ذلك لتحقيق أطماع نتنياهو الشخصية."
- **بيني غانتس**" :إذا كان هناك شك حقيقي بأن جنود الجيش الإسرائيلي ألقوا قنبلة على منزل في بيت لحم، انتقاما لاختطاف جثة المرحوم تيران فرو، فهذه حادثة خطيرة تتطلب القضاء، الجيش الإسرائيلي لا يلجأ إلى العنف، وجنود الجيش لا يأخذون القانون بأيديهم ويقومون بأعمال انتقامية، أنا على ثقة من أن القيادة ستتعامل مع الحادث بجدية، وبالطبع التحقيق الجاري، أود أن أرسل تعازيّ مرة أخرى إلى عائلة تيران."
- **عضو الكنيست أحمد الطيبي**" :المحاكم الإسرائيلية تصدر أحكاما صارمة ضد العرب الذين شاركوا في أحداث عملية حارس الأسوار"في مايو 2021، وهناك تزايد في عددها، أما اليهود الذين أطلقوا النار ونفذوا جرائم القتل فيواصلون الحركة بحرية."

مقالات رأي مختارة:

- **يهوشع بر اينر-هأرتس** :بعد أن نجح في تحويل وزارة الأمن الداخلي إلى الجهة المسؤولة عن "الأمن القومي"، ونقل إليه قوات حرس الحدود في الضفة الغربية وأوامر الشرطة بحيث يكون المفتش العام للشرطة خاضعاً له، فإن إيتمار بن غفير حدّد الآن الهدف القادم وهو تغيير الوضع الراهن في الحرم.
– يرفض رئيس حزب "قوة يهودية" قول ذلك بصراحة كي لا يثير عليه رئيس "الليكود"، بنيامين نتنياهو، حتى لا يؤدي ذلك إلى تصعيد أمني فوري، ولكن تصريحاته، قبل الانتخابات ومؤخراً، تشير إلى نيتها إحداث تغيير في نظرة العالم اليهودي لهذا التجمع، حيث يسمح لهم بالصلاة فيه.
عشية الانتخابات أعلن أنه سيطلب من نتنياهو أن يطبق "مساواة في الحقوق لليهود" في الحرم، وأول من أمس في مقابلة مع "كان" أضاف إنه "سيفعل كل ما في استطاعته لمنع تطبيق أي سياسة عنصرية

في الحرم"، وسيطالب بأن يناقش الكابنت السياسي – الأمني هذا الموضوع – في العام 2022 طلب بن غفير من نتنياهو **أن يصادق على صلاة اليهود في الحرم**، حيث تمنع الشرطة إجراءها الآن.

في حينه رفض نتنياهو هذا الطلب، ورداً على ذلك اختار رئيس "قوة يهودية" التنافس بشكل مستقل في الانتخابات. بقي الحزب تحت نسبة الحسم، وفقدت كتلة نتنياهو 20 ألف صوت تقريباً.

"كان لبن غفير شرط واحد فقط وهو الاتحاد بين قوائم اليمين، والمصادقة على صلاة اليهود في الحرم، ما يبدو أنه أمر منطقي، لكني أعرف أنه كان سيشعل الشرق الأوسط ويثير غضب مليار مسلم منا"، قال نتنياهو: "قلتُ إنه توجد حدود، وإن هناك أموراً أنا غير مستعد لفعلها كي أفوز في الانتخابات وأنني سأحافظ على دولة إسرائيل."

ولكن نتنياهو الآن شخص مختلف عن الشخص الذي تعهد منذ فترة غير بعيدة بأن لا يشغل بن غفير منصب وزير في حكومته، وأن الحدود التي كانت توجد لم يتم اختراقها بعد. على خلفية ذلك، سيجد صعوبة الآن في رفض طلب بن غفير وهو السماح بصلاة اليهود في الحرم، حتى لو بثمن مواجهة سياسية وتصعيد على الأرض. وصممت مصادر شاركت في المفاوضات الائتلافية على أن قضية الحرم لن يتم طرحها.

"كان بن غفير وبحق حذراً من طرح هذه القضية بسبب هشاشتها. هذه أمور سيحلها بشكل مباشر مع نتنياهو"، قالت المصادر. ولكن أي تغيير حقيقي في الوضع الراهن سيحتاج إلى موافقة الأردن، التي لا يتوقع الحصول عليها في أي يوم.

يمكن أن يجد بن غفير شريكا له في الشرطة، قائد منطقة القدس دورون ترجمان. الاثنان توجد لها معرفة قريبة على خلفية نشاطات عضو الكنيست وزوجته ايلا لتشجيع اليهود على زيارة الحرم.

في فترة ترجمان لم يزد فقد حج اليهود إلى الحرم، بل أيضاً غض النظر عن صلاتهم التي جرت في المدخل الشرقي في الحرم بعيدا عن أعين المصلين المسلمين، هناك أمام ناظري رجال الشرطة المرافقين تطورت عادة وهي إجراء صلاة قصيرة بالهمس.

ليس صدفة أن ترجمان لا يستخدم مصطلح "الوضع الراهن" في كل ما يتعلق بالحرم، بل يتحدث عن التقليد الموجود في المكان، ما يتغير بالتدريج وبحذر تحت عيون رجال الأوقاف المفتوحة الذين يرافقون دخول اليهود إلى منطقة الحرم.

تعلم نتنياهو على جلده من أعمال الشغب التي حدثت في نفق "حائط البراق" في 1996، بأن أي تغيير في محيط الحرم يمكن أن يؤدي إلى تصعيد شديد في الوضع الأمني، حتى لو كانت التغييرات التي يخطط بن غفير لإجرائها ستتم بهدوء وبخطوات صغيرة. بكونه المسؤول عن الشرطة وهو الذي يحدد سياسة عملها فإن بن غفير يمكن أن يعطي الأوامر للمفتش العام للشرطة ولقائد المنطقة من أجل توسيع سياسة غض النظر. "ستتحول الصلاة بالهمس إلى صلاة بصوت مرتفع وأكثر جماعية، وفي

المقابل، ستشتد سياسة إنفاذ القانون أكثر إلى أن يستقر الوضع كتقليد في المكان.
المفتش العام للشرطة، الذي توجد في جيبه رسالة تحذير من لجنة تحقيق رسمية والمعني بإرضاء الشخص الذي يمكن أن يحسم مستقبله وقائد المنطقة الذي يطمح إلى كرسي المفتش العام للشرطة القادم، سيجدان صعوبة في الوقوف أمام رغبة وزير الأمن الوطني العلنية، الذي أصبحت رياحه تهب في أزقة الخليل وفي أروقة قيادة الشرطة القطرية.

- **ناحوم برنياع- يديعوت** :الآن، حين تكون المعركة على الشرطة حسمت لصالح مجرم إرهاب مدان وعصبة الصيصان التي ترافقه فإن الانتباه ينتقل إلى مؤسسات الدولة التالية في القائمة – لن يسقط القارئ عن كرسيه إذا قلت له إن المحكمة العليا والنيابة العامة هما **الهدف الأول**، المفهوم من تلقاء ذاته.

لكنه ربما سيتفاجأ لمعرفة أن وزير العدل المرشح، يريف لفين، هو الشخصية الأكثر تضليلاً في الحكومة الوافدة. لن يخزن لفين الوقود كي يشعل الطرقات، ولن يهدم البسطات في سوق الخليل. فهو رجل أديب تشتعل فيه النار: بطريقته، ليس أقل راديكالية من حلف زعران سموتريتش وبن غفير. هو يقتاد نتنياهو إلى الحد الأقصى.
الهدف الثاني هو "الشاباك": على بؤرة الاستهداف أيضاً أعماله لإحباط الإرهاب اليهودي وكذا أعماله لإحباط "الإرهاب" العربي – تركيبة الكابينت والصلاحيات التي أُعطيت لبن غفير في الاتفاق الائتلافي تجعل مكانته الحالية في تحديد القرارات في الحكومة محل شك في كل ما يتعلق بالسياسة في "المناطق" واستمرار تعاونه مع الأجهزة الفلسطينية. سيمارس ضغطاً لتغيير قانون "الشاباك" بطريقة تفرض على الجهاز، بخلاف إرادة، إدارة تحقيقات جنائية في الوسط العربي.
وسيطالب الوزراء الجدد بسياسة جديدة تجاه منفذي "الإرهاب" العرب. أحد المطالب الأولى سيكون **فرض أحكام الإعدام** .إذا ما ادعى رئيس "الشاباك" أن هذا غير مجدٍ، وضار فقط فإنه سينبذ كيسروي، خائن.
الهدف الثالث هو **الجيش الإسرائيلي** :سيتسلم هرتسي هليفي مهام منصب رئيس الأركان في فترة تحديات خاصة، يتحدث مقربون من نتنياهو أنه يعود إلى رئاسة الوزراء بهدف واحد: أن يدمر مرة واحدة وإلى الأبد المشروع النووي الإيراني، من المشكوك فيه أن يكون ممكنا عمل ذلك؛ ومن المشكوك فيه أن يكون نتنياهو يقصد حقاً.
الدروس من التجربة السابقة، في 2011، لا تبشر بالخير، مع حكومة كهذه لا نصل إلى طهران؛ في أقصى الأحوال نصل إلى لاهاي.
في هذه الأثناء حفظ النظام في "المناطق" يمزق الجيش الإسرائيلي من الداخل، الحادثة في نهاية

الأسبوع التي وثق فيها جنديا جفعاتي في مواجهة مع نشطاء يسار في الخليل، جندي واحد أزعر، والثاني غبي، هي طرف الجبل الجليدي. والتصدي للسكان المدنيين في "المناطق"، عرباً ويهوداً، هو ضرر متواصل. خطاب وزراء الحكومة الجدد يفاقم المشكلة.

أفترض أنه في فترة ولاية الحكومة الوافدة أيضاً سيختار ملزمو التجنيد الخدمة في وحدة 8200، في سلاح الجو، في سلاح البحرية، وفي وحدات خاصة. ولكن إذا كانت الخدمة في جفعاتي، غولاني، ناحل، والمدرعات تعني أشهرا طويلة في فرض النظام في يتسهار وفي الخليل ومطاردة راشقي الحجارة في قلنديا فإن الاهتمام بالخدمة القتالية سيتردى. فالمقاتلون الجيدون لن يسارعوا إلى التوقيع على الخدمة الدائمة. فكروا بغادي آيزنكوت، بيني غانتس، وحتى بيوآف غالنت .**هل كانوا سيوقعون على خدمة دائمة في جيش يمجد الحرب ضد المدنيين؟ هل كانوا سيتشاركون خيمة مع مقاتلين يعد بن غفير محبوبهم؟**

منذ اليوم جيش الشعب هو جيش نصف الشعب. جيش مبني على مقاعد سموتريتش السبعة زائد مقاعد بن غفير السبعة لن يكون جيش الشعب ولن يكون جيشا منتصرا. هو سيكون جيش بوتين، كله حكي يشدد أناس يفهمون في السياسة. في اللحظة التي سيجلس فيها الوزراء الجدد على كراسيهم الجلدية فإن شهيتهم ستتردى. سيغرقون في مفاتن المنصب: تزلف الموظفين، حجم الحاشيات، الاهتمام، المال، القوة، قدرة الوصول إلى أسرار الدولة. انتبه إلى الأقوال المعتدلة التي تنم عن المقابلات الصحافية مع بن غفير. انتبه لما تقوله زوجته.

تذكر ما قيل عن بيغن حين صعد إلى الحكم؛ ما قيل عن شارون؛ ما قيل عن بينيت ولابيد. كل المفزعات تبينت عابثة. في النهاية كل حكومة تجثم أمام تحدياتها اليومية.

يعرف نتنياهو هذا أفضل من الجميع: بهدوء تام، حين لا يكون شركاؤه الجدد في المحيط، يطلق رسائل مهدئة. محللوه أيضا يهدئون الروع. الآن هو بحاجة إلى المتطرفين كي يتخلص من محاكمته. بعد ذلك سيلقي بهم وسيذهب إلى مكانه الطبيعي، إلى الوسط.

في الائتلافات السابقة كان تنوع الآراء ثابتا: فقد كان صعباً وأحياناً متعذراً إقامة حكومة بمكانة طرف واحد. تغلب احترام المملكة على النوازع الشخصية والسياسية.

أما هذا الائتلاف فمختلف: فهو يستند إلى جمهور تربى على رفض الجمهور في الجانب الآخر، ومقت واحتقار المملكة. مجتمع منقسم يولد حكماً منقسماً، هكذا في الولايات المتحدة؛ هكذا هنا أيضاً، هذا ليس الوقت للطمأنينة.

* * *

مقالات

i24news: إسرائيل تدعو أكثر من 50-دولة منع التصويت في الأمم المتحدة يسمح لمحكمة العدل الدولية بالفصل في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

"هذا القرار جاء نتيجة جهد منظم للتمييز ضد إسرائيل، للتشكيك في مخاوفنا الأمنية المشروعة، و إنكار شرعية وجودنا"

راسل رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد، أمس الإثنين، أكثر من 50 رئيس دولة يدعوهم فيها إلى "ممارسة نفوذهم على السلطة الفلسطينية لمنع التصويت في مجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وأشار رئيس الوزراء في الرسالة، إلى أنه "إذا لم تنجح خطوة منع التصويت في الأمم المتحدة، فإنه يتوقع من أصدقاء إسرائيل الوقوف إلى جانبها والتصويت ضد القرار"، وتابع "هذا القرار جاء نتيجة جهد منظم للتمييز ضد إسرائيل، للتشكيك في مخاوفنا الأمنية المشروعة، وإنكار شرعية وجودنا ذاته." وقال يائير لبيد إن "وضع الأراضي المتنازع عليها سيتم توضيحه في المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية يتعارض مع مبدأ المفاوضات المباشرة التي يدعمها المجتمع الدولي وستلعب. في أيدي المتشددين.

جدير بالذكر أنه تم إرسال رسالة رئيس الوزراء، من بين أمور أخرى، إلى رؤساء الدول التالية: بريطانيا العظمى وفرنسا وكرواتيا ورومانيا وبلغاريا وهولندا وسلوفاكيا ولاتفيا وجورجيا والبرازيل وأوروغواي وبيرو وفيتنام.

* * *

i24news: مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط: الضفة الغربية وصلت إلى "نقطة الغليان"

"عقود من العنف المستمر والتوسع الاستيطاني والمفاوضات المشلولة أدت إلى وصول الصراع إلى نقطة الغليان"

حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، يوم الإثنين، من أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني "وصل مرة أخرى إلى نقطة الغليان ."

خلال إحاطة لمجلس الأمن الدولي، قال المبعوث الخاص تور وينسلاند للأعضاء إن "عقودًا من العنف المستمر والتوسع الاستيطاني غير القانوني والمفاوضات المشلولة، وتعميق الاحتلال" أدت إلى وصول الصراع إلى "نقطة الغليان."

المستويات المرتفعة من العنف، كما وصفها وينيسلاند، تشمل "الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وزيادة استخدام الأسلحة، والعنف المرتبط بالمستوطنين"، وكلها "تسببت في معاناة إنسانية خطيرة." وتابع أن التفجيرين اللذين وقعا في القدس وأسفرا عن مقتل إسرائيليين وجرح أكثر من اثني عشر آخرين يجب أن يرفضهما الجميع ويدينوهما. كما أدان وينيسلاند عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في مدينة الخليل بالضفة الغربية، مضيفًا: "لا يمكن أبدًا تبرير استهداف المدنيين، ويجب أن يتوقف العنف." كما حذر وينسلاند: "الديمغرافيا تتحرك أسرع من السياسة."في غضون سنوات قليلة، سيؤدي النمو السكاني الهائل في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تعميق صعوبة إدارة الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني، إن لم نقل استحالة ذلك."

خلال جلسة إحاطة للأمم المتحدة حضرتها i24NEWS ، صرح وينسلاند أنه لم يجر حتى الآن أي مناقشات مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة المفترضة - التي من المحتمل أن يقودها رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو - لكنه يواصل التعامل مع حكومة واحدة. كما أشار إلى تجربته مع الحكومات بقيادة نتنياهو لكنه علق على الأصوات المختلفة التي ستظهر في الائتلاف المحتمل. عندما سئل عما إذا كان يتوقع صعوبة في التعامل مع حكومة نتنياهو القادمة، قال ساخرًا إنه من الصعب التعامل مع جميع الحكومات في الشرق الأوسط.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مراقب الدولة: واحدة من كل 4 مجندات في الشرطة ومصلحة السجون تعرضت للتحرش أو الاعتداء الجنسي

التقرير يستند إلى حد كبير إلى مسح شارك فيها مجندون؛ مراقب الدولة متنياهو إنغلمان يقول إن فضيحة سجن جلبوع تبدو وكأنها "غيض من فيض"

بقلم جيريمي شارون

كشفت أرقام صادمة صدرت يوم الإثنين عن مكتب مراقب الدولة عن النسبة العالية من الإناث اللواتي يتعرضن للتحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي أثناء أداء الخدمة الوطنية الإلزامية في شرطة إسرائيل وشرطة حرس الحدود ومصلحة السجون.

استند التقرير إلى حد كبير إلى مسح شمل مجندين في القوات الثلاث، ولم يتضح على الفور ما إذا كانت قد اتُخذت خطوات لمنع تحيز في اختيار الردود. ووجد التقرير أن المضايقات يرتكبها في الغالب أفراد غير مجندين في تلك القوات بما في ذلك القادة، وعندما يتم الإبلاغ عنها، لا يتم معالجتها بشكل كاف أو لا يتم التعامل معها على الإطلاق.

تم اعداد التقرير في أعقاب فضيحة سجن جلبوع، والتي اتُهم فيها كبار ضباط السجن بـ"تقديم" حارسات في السجن في عام 2018 لأسرى أمنيين. في إسرائيل، يتم تجنيد نسبة صغيرة من المجندين في الخدمة العسكرية الإلزامية (عادة في سن 18) في أحد أجهزة الأمن الداخلي الثلاثة. وأظهرت النتائج المركزية للتقرير أن 25في المئة من المجندات اللواتي يؤدين خدمتهن الإلزامية، التي تبدأ عادة في سن 18 عاما، قد تعرضن لسوء سلوك جنسي.

وقال مراقب الدولة متنياهو إنغلمان إن التقرير يرسم "حقيقة مؤسسية مقلقة" في الأجهزة الثلاث قيد المراجعة. وقال إنلغلمان: "يبدو أن فضيحة جلبوع هي غيض من فيض. تتعرض المجندات لمضايقات من قبل سجناء إرهابيين ومن قبل موظفين الذين يستغلون ضعف المجندات." وأضاف: "إن الحالة التي تتعرض فيها واحدة من كل أربع مجندات يؤدين الخدمة الوطنية في الشرطة وخدمة السجون للاعتداء الجنسي هي أمر غير مقبول. لا يمكننا أن نغفر حقيقة أن 70في المئة من الشكاوى لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب."

الرقم هو الأعلى في مصلحة السجون، حيث أفادت 38في المئة من المجندات عن تعرضهن للتحرش أو الإساءة، مقارنة بـ 27في المئة في حرس الحدود و22في المئة في شرطة إسرائيل. في ما يقارب من 70في المئة من إجمالي الحالات، كان الجاني عضو غير مجند في إحدى القوات. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من الحوادث ارتكبها سجناء أو موظفون مدنيون.

نسبة المجندات اللواتي تعرضن للتحرش أو الإساءة أعلى بكثير مقارنة بأعدادهن النسبية في هذه الخدمات. ففي شرطة إسرائيل على سبيل المثال، تشكل المجندات نسبة 34في المئة من بين اجمالي مقدمي الشكاوى عن التعرض لتحرش جنسي، على الرغم من أنهن يشكلن نسبة 7في المئة فقط من جميع الموظفين، مع أرقام شبه متطابقة في مصلحة السجون.

من بين المجندات اللواتي يبلغن عن تعرضهن لتحرش جنسي، قالت حوالي 70في المئة أنه لم يتم التعامل مع شكواهن على الإطلاق (26في المئة) أو لم يتم التعامل معها بشكل كاف44) في المئة.(

استند تقرير مراقب الدولة حول الانتهاكات في قوات الأمن الثلاث، والتي تخضع جميعها لسلطة وزارة الأمن الداخلي، جزئيا إلى سبع زيارات قام بها مسؤولون من مكتب مراقب الدولة إلى السجون التي تأوي أسرى أمنيين وإلى محادثات أجريت مع 150 مجندة في تلك المرافق. بالإضافة إلى ذلك، أرسل مكتب مراقب الدولة استبيانا عبر الإنترنت إلى 13 ألف مجند في الأجهزة الثلاث، أجاب عليه 1275 مجند ومجندة. من بين 644 امرأة أجبن على الاستبيان، قالت 161 امرأة، أي واحدة من كل أربعة، إنهن تعرضن للتحرش الجنسي أو ما هو أسوأ من ذلك خلال فترة خدمتهن التي تستمر 24 شهرا.

لا يوجد تعريف قاطع للتحرش الجنسي في التقرير، لكن الاستبيان يسأل "هل تعرضت لأي نوع من أنواع الجرائم الجنسية أثناء خدمتك، بما في ذلك عروض لممارسة الجنس أو تعليقات ذات طبيعة جنسية."

تشمل الشهادات التي أدلى بها أولئك الذين أبلغوا السلطات المعنية حالات تعرض فيها شرطيون للمس بشكل غير لائق من قبل زملائهم من أفراد الشرطة، ولتعليقات جنسية صريحة، ولإيماءات جنسية من أنواع مختلفة، ولـ"أجواء ذي طبيعة جنسية." ووصف مجندو مصلحة السجون سجناء أمنيون ارتكبوا أفعالا مخلّة بالآداب أمامهم في زنزانتهم، وآخرين كشفوا عن عورتهم للمجندين أو أدلوا بتعليقات بذيئة لهم.

في الشرطة، كان 62في المئة من مرتكبي المضايقات أو الإساءات من أفراد القوة، ولا يشمل هذا الرقم القادة، مقابل 41في المئة في حرس الحدود و51في المئة في مصلحة السجون. وحوالي 18في المئة من حوادث التحرش أو الاعتداء الجنسي في الشرطة ارتكبها القادة، مقابل 21في المئة في شرطة الحدود و17في المئة في مصلحة السجون.

وكان المدنيين إلى جانب السجناء مصدرا مهما للتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، حيث تسببوا في 17في المئة من هذه الحوادث في الشرطة، و14في المئة في شرطة حرس الحدود، و24في المئة في مصلحة السجون.

وقال إنغلمان أنه سيتعين على وزير الأمن الداخلي المقبل – الذي يبدو أنه سيكون زعيم حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف إيتمار بن غفير – اتخاذ "إجراءات فورية" لمعالجة المشكلة.

وقالت شرطة إسرائيل (التي تشرف على شرطة حرس الحدود) ردا على التقرير إنها تنظر إلى التحرش الجنسي بجدية، لكنها أصرت على أن جميع الشكاوى المتعلقة بمثل هذا التحرش "يتم فحصها بدقة ومعالجتها بشكل

مناسب." وأضافت أن "التقارير المتزايدة... تشهد على زيادة الوعي والشعور بالثقة والأمن لدى العاملين وعدم التسامح مطلقا مع أفراد الشرطة الذين يرتكبون التحرش الجنسي."

وقالت مصلحة السجون الإسرائيلية إنها اتخذت خطوات للتصدي للتحرش والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك فتح خط ساخن لحارسات السجون وحملة تنظيمية "تشارك بشكل فعال في الدعوة الداخلية والمستمرة لخلق بيئة عمل وقائية وتمكينية." ومع ذلك، أضافت مصلحة السجون أنه "ليس هناك شك في أن نتائج تقرير مراقب الدولة تظهر أن أمامنا المزيد من العمل."

* * *

إسرائيل اليوم: إلى الغرب: ليس هناك إلا إيران واحدة.. عدوانية

بقلم: ليمور سمميان – درش

ترجمة: القدس العربي

"لن يكون مثمراً إذا ما اتخذت الولايات المتحدة صورة كمن تدس أنفها في الجدال الإيراني حول انتخاب الرئيس"، صرح أوباما في فترة أحداث الثورة الخضراء في إيران في 2009، وأضاف: "هذا ليس شأناً ينبغي للشعب الأمريكي التدخل فيه".

سياسة أوباما هذه لم تكن صدفة؛ فقد رأى في إيران حليفاً محتملاً في الشرق الأوسط، سيساعد في تحقيق رؤياه لخلق "توازن" جديد بين القوى الشيعية والسنية. وللحصول على بساطير الجنود الإيرانيين على الأرض في الحرب ضد داعش في العراق، ولاحقاً في سوريا أيضاً، كان ثمة حاجة لسياسة مزدوجة. فصل بين الإجرامي والعدواني تجاه شعبه ودول أخرى، وبين محاولة إشراكه في مسار جديد من التحالفات والمصالح. كما كانت هي البنية التحتية الفكرية في أساس الاندفاع إلى الاتفاق النووي مع إيران. مسائل الإرهاب العالمي والصواريخ الباليستية بقيت خارج الاتفاق كأنها تتعلق بدولة تختلف عن تلك التي وقع معها على الشروط لتأخير الحصول على السلاح النووي.

نظر الغرب من هنا وأغمض عينيه عن هناك، متيحاً الحياة المزدوجة لإيران. "يلطف حدتها" في اتفاق نووي، لكن لا يتدخل في الإرهاب. يتعاون معها في حرب ما، لكن يسمح لها بالعمل بلا تدخل في مكان آخر. لاحقاً، فشلت هذه السياسة فشلاً ذريعاً؛ فقد اندفعت إيران إلى النووي العسكري، وفي الوقت نفسه عظمت الإرهاب العالمي وواصلت قمع السكان بيد عليا. ولا تزال سلسلة الأحداث في الأشهر الأخيرة تعرض صورة

مقلقة. فالتصريحات في المسألة النووية تتعلق أحياناً بمسافة ساعات عن الأقوال المتعلقة بالمظاهرات، لكن لا ينجح قرب الزمن والمكان والأشخاص في أن يدع الغرب يدرك الوضع كما هو. أو الأسوأ من ذلك، ثمة من يواصل بشكل مقصود في السياسة المزدوجة. إيران واحدة وإيران ثانية.

في منتصف تشرين الأول، تحدث الرئيس بايدن عن الاضطرابات المدنية في إيران، وقال إن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب النساء الشجعان"، وفي موعد قريب من الانتخابات أضاف: "سنحرر إيران". حتى هنا، إيران واحدة. إلى جانب ذلك، شرح أنتوني بلينكن بأن عدم إحياء الاتفاق النووي ينبع من المطالب الإيرانية المبالغ فيها. بمعنى، لولا هذه المطالب فهل كان سيوقع الاتفاق؟ وذلك دون صلة بالأحداث الداخلية في إيران؟ وهاكم هنا، إيران ثانية. بعد بضعة أسابيع من ذلك، تعلن إيران بأنها ستخصب اليورانيوم إلى مستوى 60 في المئة في المنشأة في فوردو أيضاً، وشرح رئيس وكالة الطاقة الذرية في السياق ذاته، بأن لإيران الآن ما يكفي لإنتاج أكثر من قنبلة واحدة.

في هذه الأثناء، قرر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حيال إيران الأولى، الخميس الماضي، شجب خرق حقوق الإنسان في النظام تجاه المتظاهرين، وأعلن عن نية لتشكيل لجنة تحقق في ذلك. وعلى إيران الثانية، قالت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في اليوم ذاته، إن (خطوة إيران لتخصيب اليورانيوم إلى 60 في المئة) هي تحدٍ "لمنظومة عدم نشر النووي العالمية". وذلك، حين كادت تمر سنتان منذ دخلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة على مواقع النووي في إيران، وخمسة أشهر منذ أزيل عتاد الرقابة الخاص بها. ولم يفعل أحد شيئاً. وبينما في الواقع كل العناصر متناثرة: النظام العنيف والإجرامي، والاندفاع إلى القنبلة النووية، وتمويل فروع الإرهاب في العالم، ثم تتواصل السياسة تجاه إيران وكأنها بانفصال تام. هناك إيران النووية، وهناك حقوق الإنسان، ولا يتكبد أحد عناء الإشارة بصراحة إلى السياسة المغلوطة، فضلاً عن الرد على العدوان في اليمن وخليج عُمان وسوريا، التي تضمنت إخراج الحوثيين، المدعومين من إيران، من قائمة منظمات الإرهاب.

بالمقابل، يعد الكفاح الشعبي الجاري في إيران اليوم كفاحاً لإسقاط النظام بكل مستوياته الإجرامية وبكل ملامحه العدوانية. النساء والرجال الإيرانيون يصرخون بهذا بوضوح. لو كان الغرب يفهم ويعمل لمساعدة الثورة وإسقاط النظام، بكل الوسائل التي تحت تصرفه لحلت كل المخاطر المحدقة من إيران الأولى والثانية دفعة واحدة.

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: بن غفير يسعى لطرد 80 ألفاً من بدو النقب.. ومسؤولون بسخرية: هل ننقلهم بالشاحنات؟

بقلم ميراف ارلوزوروف

سلطة إنفاذ القانون على الأراضي، وهي الجسم الذي يطبق القانون بخصوص مخالفات البناء في إسرائيل، تذكر قليلاً بقطاع غزة، منطقة محررة، لا أحد يريد إعادتها. في 2015 انتقلت سلطة إنفاذ القانون لوزارة المالية وإدارة التخطيط وسلطة أراضي إسرائيل لإقامة هيئة الإسكان العامة. في 2020 تم حل هيئة الإسكان العامة، وعادت الوحدتان الأخريان بعد احترام إلى وزاراتها الأصلية. لم يرغب أي وزير بسلطة إنفاذ القانون، وبقيت وحيدة في وزارة المالية.

لماذا؟ لأن الوزراء يحبون التحدث عن إنفاذ القانون، لكنهم لا يحبون أن يكونوا هم الأبطال السيئون الذين ينفذون القانون بأنفسهم. سلطة إنفاذ القانون على الأراضي هي من أجسام الإنفاذ المكروهة في إسرائيل، لأنها تتعامل مع إحدى جرائم الاقتصاد الشائعة جداً في إسرائيل، وهي مخالفات البناء. ولأنها تنفذ القانون على هذه المخالفة لدى الجميع: البدو والقرى العربية والقرى الزراعية والكيبوتسات والموشافات وحتى بلدات حريدية. الجميع يحبون القيام بمخالفات البناء، لذلك الجميع يكرهون سلطة إنفاذ القانون والوزير الذي يشغلها.

أما الآن فقد جاء ايتمار بن غفير، وهو الوزير الأول الذي يستميت على نقل هذه السلطة لصلاحياته في إطار "وزارة الأمن القومي" الجديدة، هو ووحدات أخرى تتناول إنفاذ القانون في مجالات حماية البيئة والحفاظ على مناطق مفتوحة وغيرها. الهدف واضح: إقامة ذراع واحد لإنفاذ القانون لمجال الأراضي وزيادة إنفاذ القانون فيما يتعلق بمخالفات البناء، خصوصاً في أوساط قطاع واحد، وهو القطاع البدوي في النقب. لا خلاف بأن دمج جميع الوحدات التي تتعامل مع إنفاذ القانون في مجال الأراضي هو خطوة مطلوبة. بالمناسبة، هناك وحدة إنفاذ قانون لسلطة أراضي إسرائيل، التي نسي بن غفير دمجها في الرزمة. مع ذلك، ذراع إنفاذ للقانون مكيفة كهذه تعدّ أمراً حيوياً حسب قانون المساواة، وحيوية للعمل ضد مخالفات البناء لأبناء "الموشافات"، كما تعمل ضد مخالفات البناء لدى البدو. فعلياً، الربط بالشرطة ربما يؤدي إلى تحويل نشاطات إنفاذ القانون بالأساس ضد عائلات الجريمة العربية في شمال البلاد، لأنه لا توجد لدى البدو تقريباً عائلات جريمة. على أي حال، تفعيل إنفاذ القانون فقط ضد بدو النقب كي يستطيع بن غفير أن يثبت بأن هناك نظاماً، لن يصمد ولن يجتاز أي اختبار قانوني.

إلى أين سيذهب البدو؟

تنفذ سلطة إنفاذ القانون على الأراضي الآن نشاطات إنفاذ قانون ضخمة في النقب. حسب معطيات سلطة إنفاذ القانون، فإنه تم اصدار رقم قياسي جديد في العام 2021 وهو 1061 من أوامر الهدم الإدارية في النقب. ومن أجل المقارنة، في كل الألوية الأخرى في إسرائيل تم إدارة نحو 225 – 300 أمر هدم. تمتلك سلطة إنفاذ القانون حوامات تصور أراضي النقب وتشخص أي بناء جديد، معظم هذا البناء يتم وقفه بواسطة أمر إداري. مع التكاثر الطبيعي، خمس ولادات للمرأة، ومنذ أن فشلت محاولة سن قانون ينظم توطين البدو في النقب (خطة بيغن من العام 2013)، فإن تنظيم القرى البدوية يحدث ببطء. عملياً، الـ 50 بدوياً الذين يعيشون في مناطق مختلفة وعشرات الآلاف الذين يعيشون في قرى منظمة ولكن بدون تخطيط منظم، لا يملكون القدرة على الحصول على رخص بناء قانونية.

أي أن البناء غير القانوني في النقب هو أمر محتم الآن. لذلك، فإن سلطة إنفاذ القانون على الأراضي تركز بالأساس على وقف تمدد البناء غير القانوني إلى مناطق جغرافية جديدة، لكنها لا تحارب البناء داخل التجمعات البدوية القائمة.

هذه هي المشكلة: على فرض أن بن غفير سيقيم وحدة مخيفة لإنفاذ القانون، وعلى فرض أنه مصمم على القضاء على البناء غير القانوني في النقب على أشكاله، وعلى فرض أنه لا يهمه حرق النقب جراء ذلك (ربما يبحث عن إحراق النقب)، إلى أين سيذهب البدو بعد هدم أكواخ الصفيح التي يعيشون فيها.

مجرد التفكير بأنه قد يطرد عشرات آلاف الأشخاص سيكون أمراً مضحكاً، هذا ما يقوله الموظفون الكبار. "ماذا سيفعلون، هل سيحملونهم في شاحنات ويطردونهم؟ إنفاذ القانون يدعم تطبيق السياسة، لكنه لا يعتبر بديلاً عن السياسة. ولحل مشكلة النقب، نحن بحاجة إلى سياسة تشمل الموافقة على دعاوى الملكية وتسوية 10 – 15 قرية بدوية جديدة. وأي حل آخر سيكون مصيره الفشل".

* * *

هآرتس: الحرم في مرمى "غض البصر".. ونتنياهو للمليار مسلم: لا أعصي بن غفير

بقلم يهوشع بر اينر

بعد أن نجح في تحويل وزارة الأمن الداخلي إلى الجهة المسؤولة عن "الأمن القومي"، ونقل إليه قوات حرس الحدود في الضفة الغربية وأوامر الشرطة، بحيث يكون المفتش العام للشرطة خاضع له، بهذا يكون ايتمار بن غفير حدد الهدف القادم، وهو تغيير الوضع الراهن في الحرم. رئيس حزب "قوة يهودية" يرفض قول ذلك بصراحة كي لا يثير عليه رئيس الليكود بنيامين نتنياهو، وألا يؤدي ذلك إلى تصعيد أمني فوري. ولكن تصريحاته، قبل الانتخابات ومؤخراً، تشير إلى نيته إحداث تغيير في نظرة العالم اليهودي لهذا التجمع، حيث

يسمح لهم بالصلاة فيه. عشية الانتخابات، أعلن بأنه سيطلب من نتنياهو تطبيق "مساواة في الحقوق لليهود" داخل الحرم. وأمس، في مقابلة مع "كان"، أضاف بأنه "سيفعل كل ما في استطاعته لمنع تطبيق أي سياسة عنصرية في الحرم"، وسيطالب بأن يناقش الكابنت السياسي – الأمني هذا الموضوع.

في العام 2022 طلب بن غفير من نتنياهو أن يصادق على صلاة اليهود في الحرم، التي تمنع الشرطة إجراءها الآن. في حينه، رفض نتنياهو هذا الطلب، فرد رئيس "قوة يهودية" التنافس في الانتخابات بشكل مستقل. بقي الحزب تحت نسبة الحسم، وكتلة نتنياهو فقدت 20 ألف صوت تقريباً. "لقد كان لبن غفير شرط واحد فقط، وهو الاتحاد بين قوائم اليمين والمصادقة على صلاة اليهود في الحرم، الأمر الذي يبدو أنه منطقي، لكني أعرف بأنه سيشعل الشرق الأوسط ويثير غضب مليار مسلم منا"، قال نتنياهو. "قلت بأن هناك حدوداً وأموراً لست مستعداً لفعلها كي أفوز في الانتخابات، وأنني سأحافظ على دولة إسرائيل". ولكن نتنياهو شخص مختلف عن ذلك الذي كان منذ فترة غير بعيدة، حيث تعهد بأن لا يشغل بن غفير منصب وزير في حكومته، وأن الحدود التي كانت لم يتم اختراقها بعد. على خلفية ذلك، سيجد صعوبة الآن في رفض طلب بن غفير، وهو السماح بصلاة اليهود داخل الحرم، حتى لو بثمن مواجهة سياسية وتصعيد على الأرض. ثمة مصادر شاركت في المفاوضات الائتلافية صممت على عدم طرح قضية الحرم. "بن غفير كان وبحق حذراً من طرح هذه القضية بسبب هشاشتها. هذه أمور سيحلها بشكل مباشر مع نتنياهو"، قالت المصادر. ولكن أي تغيير حقيقي في الوضع الراهن سيحتاج إلى موافقة الأردن، التي لا يتوقع الحصول عليها يوماً ما.

قد يجد بن غفير شريكاً له في الشرطة، قائد منطقة القدس دورون ترجمان. ولكليهما معرفة قريبة على خلفية نشاطات عضو الكنيست وزوجته ايلا لتشجيع اليهود على زيارة الحرم. حج اليهود إلى الحرم ازداد في فترة ترجمان، بل وكان هناك غض نظر عن صلاتهم التي جرت في المدخل الشرقي للحرم بعيداً عن أعين المصلين المسلمين. هناك، أمام ناظري رجال الشرطة المرافقين، تطورت عادة وهي إجراء صلاة قصيرة بالهمس. ليس صدفة أن ترجمان لا يستخدم مصطلح "الوضع الراهن" في كل ما يتعلق بالحرم، بل ويتحدث عن التقليد الموجود في المكان، الأمر الذي يتغير بالتدريج وبحذر تحت عيون رجال الأوقاف المفتوحة الذين يرافقون دخول اليهود إلى منطقة الحرم.

تعلم نتنياهو من أعمال الشغب التي حدثت في نفق حائط المبكى في 1996، بأن أي تغيير في محيط الحرم قد يؤدي إلى تصعيد شديد في الوضع الأمني، حتى لو كانت التغييرات التي يخطط بن غفير لإجرائها ستتم بهدوء وبخطوات صغيرة. بكونه المسؤول عن الشرطة وهو الذي يحدد سياسة عملها، ربما يعطي بن غفير الأوامر للمفتش العام للشرطة ولقائد المنطقة من أجل توسيع سياسة غض البصر. "الصلاة بالهمس ستتحول إلى صلاة بصوت مرتفع وأكثر جماعية، وفي المقابل، ستشتد سياسة إنفاذ القانون أكثر إلى أن يستقر الوضع كتقليد في المكان. المفتش العام للشرطة الذي في جيبه رسالة تحذير من لجنة تحقيق رسمية والمعني بإرضاء

الشخص الذي قد يحسم مستقبله وقائد المنطقة الذي يطمح إلى كرسي المفتش العام للشرطة القادم، سيجدان صعوبة في الوقوف أمام رغبة وزير الأمن الوطني العلنية، الذي أصبحت رياحه تهب في أزقة الخليل وفي أروقة قيادة الشرطة.

* * *

N13: الليكود والصهيونية الدينية يتفقان على تعيين رئيس مؤقت للكنيست

بقلم ليئوركينان

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

خلال المفاوضات حول الاتفاقات الائتلافية بين الليكود والصهيونية الدينية التي جرت ليلة أمس الثلاثاء، وصل الطرفان إلى "عتبة التوقيع والاتفاقات في معظم القضايا" حسبما ورد في بيان نشره حزب بتسلئيل سموتريتش، أن الصهيونية الدينية لا تعارض تعيين رئيساً مؤقت للكنيست ووافقت على طلب رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو بتعيين رئيس مؤقت للكنيست على الفور، ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات اليوم.

أثارت معارضة سموتريتش لاستبدال مؤقت لرئيس الكنيست ردود فعل بعض شركائه في الائتلاف المستقبلي، بما في ذلك رئيس حزب شاس "أرييه درعي"، الذي قال الليلة الماضية في اجتماع حزبه" :**لا أستطيع أن أفهم كيف لدينا 64 مقاعداً وما زلت لم تحل استبدال رئيس الكنيست حتى مؤقتاً، من المستحيل تشكيل لجان كنيست، ولا يمكن الترويج لأي شيء، لقد منحنا الجمهورالتفويض للقيام بذلك، ولمدة أسبوعين ونصف لم يتم فعل أي شيء."**

الليلة الماضية قال مقربون من درعي الليلة الماضية إن حزب شاس سيفكر في دعم الحكومة من الخارج دون الانضمام إليها. وقالوا: "تعهدنا حكومة يمينية برئاسة نتنياهو، لكن إذا لم يلتزموا بالاتفاقيات المطروحة أمامنا – فسننظر إلى عدم الانضمام إلى الحكومة ودعمها فقط من الخارج."

صديق سموتريتش في القائمة قبل انقسامهم إلى قوائم مختلفة، رئيس عوتسما يهوديت إيتمار بن غفير، تحدث أيضاً عن القضية في اجتماع فصيله ودعا إلى الترويج لهذه الخطوة قبل التوصل إلى اتفاقات ائتلافية.

وقال بن غفير: "الإرهاب لا ينتظرنا، والعنف لا ينتظرنا، والفوضويون يعملون على الأرض، لا يوجد وقت، يجب أن نبدأ إجراءات تشكيل الحكومة، أفهم أن هناك أحزاب من الائتلاف المستقبلي الذين لا يريدون دعم استبدال رئيس الكنيست وهذا خطأ فادح، أدعو جميع أحزاب الائتلاف المستقبلي إلى الإعلان اليوم عن

دعمها لاستبدال رئيس الكنيست." وأضاف بن غفير: "سنواصل التفاوض مع الليكود، وسنواصل مناقشة القضايا التي تهمنا، لكن هذه مشكلة كبيرة، علينا أن نبدأ العملية، يجب أن ندير إسرائيل، وهي تبدأ هنا في الكنيست، واستبدال رئيس الكنيست هو الخطوة الأولى والأكثر أهمية ويجب ألا نضيع الوقت الثمين، لقد كنا ننتظر منذ أكثر من عام ونصف لهذه اللحظات التي يمكننا فيها الحكم.. فلنحكم."

في هذا السياق التقى رئيس الوزراء المكلف نتنياهو وسموتريتش الأحد الماضي لمدة ثلاث ساعات تقريباً، مع توقعات أن الخلافات بينهما ستكون قابلة للحل، على الرغم من أنه من المتوقع أن تستغرق بعض الوقت. وفي ختام الاجتماع، أفادت الأنباء أنه "عقد في جو جيد وكان هناك تقدم في جميع القضايا، وسيعود الطرفان ويلتقيان غداً بهدف تشكيل حكومة يمينية في أسرع وقت ممكن."

نُشر الليلة الماضية أن حزب الليكود تعهد للأحزاب الحريدية المتطرفة بتمرير "قانون التحول الرسمي "(قانون التحول لليهودية)، الذي يلغي الاعتراف بقانون التحول لليهودية الإصلاحي في "إسرائيل". (الذي أقرته حكومة بينت لبيد) ومع ذلك، لم يعمل القانون بأثر رجعي، وسيستمر الاعتراف بالتحويلات الإصلاحية والمحافظة التي تتم في الخارج في "إسرائيل"،على عكس الزيجات المدنية – وهي عملية قصيرة يمكن إجراؤها بسهولة في الخارج – فإن عملية التحويل ليهودية طويلة وتتطلب إقامة طويلة للمتحول لليهودية في المكان.

في غضون ذلك، يحاول نتنياهو أيضاً تجميع اللغز الوزاري داخل حزبه، بعد إسقاط ترشيح "رون ديرمر" لمنصب وزير الخارجية بشكل شبه نهائي، وقد بدا شبه مؤكد أن المنصب سيُعهد إلى "أمير أوحانا"، لكن نُشر الليلة الماضية بأن نتنياهو يفكر في تكليف كاتس لحقيبة الخارجية.

ترشيح كاتس، الذي شغل المنصب سابقاً هو أمر مفاجئ، سواء بسبب موقع كاتس في الانتخابات التمهيدية الأخيرة، وأيضاً بسبب العلاقة بينه وبين نتنياهو في الآونة الأخيرة، لكن نتنياهو يشعر أنه يجب عليه تفكيك "التنظيم الساخط" في الليكود.

نتنياهو لديه خيار تفكيك "التنظيم الساخط" من أسفل، أي إعطاء أدوار محسنة لأعضاء الكنيست الذين يخضعون لسيطرة كاتس، مثل ديفيد أمسالم أو ديفيد بيتان – وبالطبع لديه خيار تفكيكها "من أعلى"، وإعطاء كاتس دوراً يرضي رغباته، فيما لم يتم اتخاذ القرار بعد، وسيكون التوزيع النهائي للحقائب عند اقتراب الحكومة من أداء اليمين.

* * *

موقع واللا: إحباط 500 هجوم منذ بداية العام: زيادة حادة في حوادث الجرائم القومية ضد الفلسطينيين

بقلم أمير بوحبوط

منذ بداية العام، تم إحباط حوالي 500 عملية في أنحاء الضفة الغربية – هذا ما قدرته شعبة الاستخبارات أمس الإثنين، فمنذ بداية عام 2022 تم اعتقال حوالي 2500 فلسطيني مشتبه بضلوعهم في أعمال نضالية، في 500 حالة طُلب من القوات الخاصة، بما في ذلك الوحدات السرية و"الجيش الإسرائيلي" تنفيذ الاعتقالات، بسبب ارتفاع مستوى الخطر من قبل الأشخاص الذين سيتم اعتقالهم. وقتل "23 إسرائيلياً" هذا العام في هجمات من بينهم 8 جنود من "الجيش الإسرائيلي." وتم تسجيل 281 هجوماً هذا العام، منها 239 ضد "جنود إسرائيليين" و42 ضد مستوطنين، ويقدر "الجيش الإسرائيلي" أن إطلاق النار على "تمار أهارون" البالغة من العمر 14 عاماً ليس "هجوماً إرهابياً."

سُجل اتجاه تصاعدي في مجال الجرائم القومية التي يرتكبها اليهود ضد الفلسطينيين، حيث تضاعف عدد الحوادث تقريباً: 838 حادثة في هذا العام مقابل 446 في العام الماضي. خلال العام وقعت 14 حالة من الجرائم القومية الخطيرة منها اعتداء على سائق فلسطيني وإضرام النار في شاحنة، يُعرِّف "الجيش الإسرائيلي" أراضي الضفة بأنها أكثر عنفاً مما كانت عليه في عام 2021 حيث ارتقى 136 فلسطينياً منذ بداية العام، معظمهم من المسلحين الذين قُتلوا بالرصاص في تبادل لإطلاق النار.

تشير البيانات التي ستقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست إلى زيادة معدل الهجمات وإحباطها، تعاملت المنظومة الأمنية مع منظمة" عرين الأسود "التي تتخذ من نابلس مقراً لها، والتي أعلن عناصرها مسؤوليتها عن 29 عملية إطلاق نار وعبوات ناسفة، بتمويل ومساعدة من حماس والجهاد الإسلامي.

وبحسب معطيات القيادة الوسطى فقد انتشر التقليد لعرين الأسود في أماكن أخرى في الضفة الغربية، مثل "كتائب بلاطة" في نابلس، و"أسود الحق" في الخليل و"كتائب أبناء الكرمي" في طولكرم، و"أوكار الصقور" في قلقيلية.

ويرجع سبب التصعيد الرئيسي بشكل أساسي إلى تشجيع وتوجيه حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس للهجمات، بينما تقومان بتحويل الأموال من قطاع غزة ولبنان وتركيا، ويقدر "الجيش الإسرائيلي" أن التحدي العملياتي ينبع أيضاً من سلوك رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، الذي يدين من ناحية الأعمال

الإرهابية ومن ناحية أخرى ينفذ "هجمات استراتيجية ضد "إسرائيل"، مثل مناشدته للأمم المتحدة من أجل أن تبني محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها في "الاحتلال الإسرائيلي."

هناك تهديد جديد يتحدى "الجيش الإسرائيلي"، ولا سيما أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في العام الماضي، هو الهجمات التي ينفذها نشطاء فتح، وبعضهم من نشطاء كتائب شهداء الأقصى، وتقدر القيادة الوسطى أن موجة التصعيد ترجع أيضاً إلى عدم وجود تنسيق أمني بين "الجيش الإسرائيلي" والسلطة الفلسطينية. ويحذر "الجيش الإسرائيلي" من تدهور الأوضاع في السلطة الفلسطينية، خاصة بسبب الإحباط وخيبة الأمل من الجمود السياسي والتشاؤم في الشارع الفلسطيني بشأن التغيير الإقليمي وأيضاً بسبب انخفاض المساعدات الاقتصادية والتبرعات من الساحة الدولية؛ أجهزة الأمن الفلسطينية حصلت على 80٪ فقط من الرواتب هذا العام، كما تنعكس المعطيات في أعمال العنف في الشارع الفلسطيني، والتي أودت بحياة 17 شخصاً هذا العام في نزاعات عشائرية في الضفة الغربية.

تقدر القيادة الوسطى أن الدخل الشهري من التجارة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية يقدر بنحو 400 مليون شيكل، أي حوالي 18٪ من الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني، وبحسب التقديرات، لن يكون هناك تغيير في دخول الفلسطينيين من الداخل إلى أراضي الضفة لأغراض تجارية.

في العام الماضي تم مصادرة حوالي 250 قطعة سلاح ممنوعة في مناطق الضفة الغربية، وأكثر من 2.7 مليون شيكل لأغراض إرهابية، وفقاً لبيانات "الجيش الإسرائيلي"، فإن سعر بندقية M16 في الضفة يتراوح بين 80.000-90.000 شيكل؛ سعر بندقية airsoft المحولة إلى M16 يتراوح بين 50.000-60.000 شيكل، وكذلك سعر مسدسGlock ؛ تتراوح أسعار بندقية كارلو المرتجلة بين 2000 شيكل و 5000 شيكل.

التحدي الآخر الذي تواجهه القيادة الوسطى هو القوى البشرية في الخدمة النظامية والاحتياط؛ فمنذ بداية العام، كانت 25 كتيبة نظامية تخدم بانتظام، بما في ذلك في مهام أمن خط التماس، فخلال العام خدمت 61 كتيبة احتياط في الضفة الغربية، مقابل 26 كتيبة احتياط في عام 2021 وأربع فقط في عام 2020، وفي عام 2023 من المفترض أن تخدم 66 كتيبة احتياط في الضفة الغربية.

وفي أعقاب العبء الذي على الكتائب النظامية، تقرر العام الماضي استدعاء كتائب الاحتياط في وقت قصير بموافقة أمر خاص، وتشغيل كتائب الاحتياط أكثر من مرة كل ثلاث سنوات خلافاً للقانون، وفي هذا الصدد، سيُطلب من المنظومة الأمنية تقديم إيضاحات وتفسيرات أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن قريباً.

الخميس المقبل، سيتم تجنيد رجال ونساء لكتيبة "الفهد" الجديدة المختلطة، التي تهدف إلى تأمين خط التماس، كما تقرر أن إرسال كتيبة "نيتسح يهودا" من "لواء كفير" ستذهب للنشاط العملياتي خارج الضفة الغربية لأول مرة، وستخدم حول حدود مرتفعات الجولان، وزعم "الجيش الإسرائيلي أن هذا لم يكن قراراً يتعلق بحوادث العنف غير عادية التي ارتكبتها الكتيبة في العام الماضي.

سيتم قريباً استخدام حوامة تحمل قنبلة يدوية للنشاطات العملياتية على نطاق واسع في الضفة الغربية بحيث يمكن بواسطتها استهداف المسلحين كما تقرر تطوير الحدود الأردنية بطول 100 كيلومتر بأجهزة استشعار تحذر من اجتياز الحدود من قبل المشتبه بهم والمهربين، وتفعيل الرادارات والكاميرات ووسائل التجمع بما في ذلك بالحوامات لكل مهمة عملياتية وأكثر.

* * *

إسرائيل اليوم: ماذا وراء غضب شاس من نتنياهو؟

بقلم ماتي توكفيلد

على الرغم من ورود أنباء عن إحراز تقدم نحو توقيع اتفاق ائتلافي بين الليكود وشاس، فقد أعرب كبار المسؤولين في حزب شاس عن غضبهم من أن رئيس الوزراء المكلف نتنياهو لا يسعى لاستبدال رئيس الكنيست في أقرب وقت ممكن حتى قبل تشكيل الحكومة والتوقيع على اتفاق ائتلافي مع جميع الأطراف، وكان هناك لقاء متوتر بين درعي ونتنياهو حول الموضوع.

سبب رغبة درعي القوية في استبدال رئيس الكنيست في أقرب وقت ممكن هو القانون الشخصي (لدرعي) الذي يجب أن يقره الكنيست لضمان تعيين رئيس شاس في منصب وزيراً في الحكومة.

وقد قررت المستشارة القانونية للحكومة أن درعي، الذي أدين بجريمة جنائية وحُكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ كجزء من صفقة الإقرار بالذنب، لا يمكن تعيينه تلقائياً كوزير دون موافقة رئيس لجنة الانتخابات المركزية لأن المخالفة التي أدين بارتكابها تحمل وصمة العار.

وبحسب القانون المقترح، فإن من أدينوا بارتكاب جريمة جنائية وحكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ سيتمكنون من تعيينهم بمنصب وزير دون شروط، ما دام رئيس الكنيست الحالي "ميكي ليفي" في منصبه لا يمكن تمرير القوانين في الإطار الزمني المطلوب لأن جدول الأعمال بين يديه. وفي الوقت نفسه، جرت محادثة

صعبة بين درعي ونتنياهو، وخلال اللقاء أعرب درعي عن غضبه لنتنياهو من أن الليكود يطالب باستمرار شاس بالتخلي عن المزيد ويفشل في النهاية مع بقية الشركاء في الائتلاف. و

يقولون في شاس إن نتنياهو يتهم سموتريتش بتأجيل استبدال رئيس الكنيست، لكن حسب رأيهم فإن هذا يلقي باللوم على سموتريتش ونتنياهو غير قادر على اتخاذ قرار داخل الليكود بشأن من سيكون رئيس الكنيست. في غضون ذلك، غضب حزب "يهدوت هتوراة" لأنهم، حسب قولهم، محرومون من توزيع المناصب، حيث لم يرغب الليكود، في منحهم وزارة المساواة الاجتماعية التي طالب بها عضو الكنيست "أوري ماكليب"، بالإضافة إلى ذلك، هناك مناقشات حول مطالب إضافية للحزب لمختلف اللجان. حتى في شاس، لم يتم الانتهاء من الأمور بشكل كامل، لأن الحزب طالب بلجنة الكنيست، لكن الليكود رفض ذلك من منطلق الرغبة في إبقاء اللجنة تحت يديه.

* * *

دراسات

مركز دراسات الأمن القومي: المجتمع الإسرائيلي في ضوء نتائج انتخابات 2022

أوري وارتمان ومئير الران

ترجمة الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

اختارت إسرائيل جناحًا يمينيًا كاملاً - وهو الأمر الذي يخرج النظام السياسي من الدوامة التي يمر بها في السنوات الأخيرة الماضية، ولكنه يحتوي أيضًا على عدد لا بأس به من التحديات عندما يتعلق الأمر بالقضايا الداخلية، خاصة العلاقات بين اليهود والعرب في البلاد ومضمون الديمقراطية الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى القضايا الخارجية وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية (ب) والسياسة تجاه الفلسطينيين. ما الذي يمكن تعلمه عن المجتمع الإسرائيلي من نتائج الانتخابات وما هي التحديات المتوقعة مع تشكيل الحكومة؟

تخلق نتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين. حتى قبل تشكيل الحكومة. أساسًا يمكن التنبؤ به لاستقرار الحكومة الذي يُعرف بأنه ذو أهمية كبيرة للتخطيط الطويل المدى والإدارة الذكية للقضايا الحاسمة في المجالات الوطنية، والأمن. السؤال المركزي في هذا السياق هو التأثير المستقبلي للصهيونية الدينية والقوة اليهودية على الجو العام والقرارات التي يجب اتخاذها بشأن القضايا الحساسة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني والعلاقات اليهودية العربية في إسرائيل، مع التركيز. على المناطق

المتفجرة مثل الأماكن المقدسة في القدس. هذه لها تأثير فوري على الأمن القومي. أبعد من ذلك ، هناك أسئلة أساسية تتعلق بمعاني وممارسات هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. هذا على خلفية الاستقطاب المتزايد في المجتمع الإسرائيلي والأغلبية الواضحة من ناخبي اليمين فيه. سيؤثر سلوك الحكومة الجديدة .وهي حكومة يمينية بشكل واضح .بشكل كبير على المناخ السياسي في إسرائيل والانقسامات داخلها. كل ذلك له عواقب مهمة على مرونة إسرائيل ومكانتها الدولية.

انتهت انتخابات 2022 لصالح كتلة اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تخرج إسرائيل من الأزمة السياسية في السنوات الثلاث والنصف الماضية التي أجريت خلالها خمسة انتخابات. إن فحص معطيات التصويت في هذه الانتخابات بحسب القطاعات ومن منظور طويل الأمد يقدم صورة شاملة وديناميكية تعكس التغيرات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي:

.ارتفع معدل التصويت في انتخابات 2022 مقارنة بانتخابات 2021 من 67.4 في المئة إلى 70.6 في المئة، ولكن مقارنة بانتخابات 1973-1999، حيث كان متوسط معدل التصويت 78.8 في المئة، فإن التصويت بشكل خاص لا يزال غير مرتفع.

.في انتخابات 2022، جاء الناخبون اليمينيون إلى صناديق الاقتراع بأعداد أكبر مما كانت عليه في انتخابات 2021، مما أدى إلى تعزيز الكتلة التي يقودها بنيامين نتنياهو. يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في زيادة نسب التصويت في المدن التي تم تحديدها تقليديًا مع اليمين (عسقلان - 2 في المئة، بئر السبع - 4.6 في المئة، ديمونا - 6.9 في المئة). في المقابل، حافظ ناخبو يسار الوسط على نسبة إقبال مماثلة لتلك المسجلة في انتخابات 2021 (تل أبيب - 0.4 في المئة، جفعتايم - 0.3 في المئة، وهرتزليا - 0.3 في المئة). مرة أخرى ظهر وبقوة أكبر أن اليمين بمختلف مكوناته يشكل الأغلبية في دولة إسرائيل. هذا، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا حقيقة أن انتقال حزب إسرائيل بيتينو في العام 2019 إلى الكتلة المعارضة خلق صورة مضللة عن المساواة بين اليمين واليسار الوسطي. يبدو أنه في الانتخابات الأخيرة، حتى لو تجاوز ميرتس وبلد نسبة الحسم، فإن الكتلة اليمينية ستفوز بالأغلبية، حتى ولو كانت في الحد الأدنى.

.في الوسط العربي، حيث انخفضت نسبة التصويت في انتخابات العام 2021 إلى مستوى تاريخي بلغ 44.6 في المئة - وتوقع الكثيرون انخفاضًا ملحوظًا آخر – فقد ارتفع معدل التصويت هذه المرة إلى 53.2 في المئة. ولا تزال هذه نسبة مشاركة أقل مما كانت عليه في انتخابات 2020، حيث كانت في ذلك الوقت 64.8 في المئة، وهي الأعلى منذ العام 1999. وبذلك ارتفعت القوة النسبية للأحزاب العربية في الانتخابات الماضية مقارنة بالانتخابات السابقة لتصل إلى 10.8 في المئة مقارنة بالانتخابات السابقة. إلى 8.6 في المئة، لكن قوتهم النسبية مجتمعة لم تزدد، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانقسام بينهما الذي ترك بلد أقل من عتبة نسبة الحسم.

.الاتجاه المستمر في الجمهور العربي للتخلي عن الأحزاب الصهيونية واضح أيضًا. ففي انتخابات 1992 اختارت غالبية الناخبين العرب الأحزاب الصهيونية (52.3 في المئة مقابل 47.7 في المئة)، وحصل حزب العمل على 20.6 في المئة من أصواتهم. بعد 30 عامًا، صوت 14.2 في المئة فقط من العرب للأحزاب الصهيونية (كان المعسكر الوطني هو الفائز الأكبر :3.2 في المئة). وقد بدأت هذه الظاهرة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وتشير أيضًا إلى تعزز الهوية الفلسطينية لدى الجمهور العربي.

.تعززت الأحزاب الحريدية المتطرفة مقارنة بانتخابات العام 2021 من 12.8 في المئة إلى 14.2 في المئة. على الرغم من أن شاس ويهدوت هتوراه قد زادتا قوتهما في الكنيست مقارنة بالانتخابات السابقة من 16 إلى 18 مقعدًا، إلا أن قوتهما النسبية ظلت مستقرة عند النظر إلى العقدين الماضيين. فقد كانت قوة شاس ويهدوت هتوراه النسبية في انتخابات العام 1992 حوالي 8.2 في المئة (حينها كانت نسبة التصويت أعلى)، وفي الانتخابات الأخيرة كانت 14.2 في المئة. وترتبط هذه الزيادة بالنمو الديموغرافي في المجتمع الحريدي المتطرف، خاصة حزب يهود هتوراة الذي نما من 3.3 في المئة في انتخابات العام 1992 إلى 5.9 في المئة في انتخابات العام 2022. وعلى الرغم من كل هذا ظلت قوة الأحزاب الحريدية المتطرفة مستقرة إلى حد ما منذ العام 2003 بمعدل 16-18 مقعدًا في الكنيست.

.التغيير الأبرز والأكثر أهمية هو النجاح الواضح للحزب الصهيوني الديني / عوتسما يهوديت بزعامة بتسلئيل سموتريتش وإيتامار بن غفير الذي فاز بـ 14 نائباً - بزيادة 8 مقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة. يوضح التصويت في المستوطنات ذات الصلة هذا؛ إذ صوتت غالبية كبيرة من مؤيدين الصهيونية الدينية / عوتسما يهوديت الجدد في انتخابات العام 2021 لحزب يمينا بقيادة نفتالي بينيت وأيليت شكيد ؛ كما هو واضح فوز الصهيونية الدينية في المدن؛ فقد حققت عوتسما يهوديت نجاحًا كبيرًا (بئر السبع - 15.7 في المئة ، القدس - 14.2 في المئة وعسقلان - 13.3 في المئة) ، وكذلك في المدن التابعة لأحزاب كتلة يسار الوسط.

في الصورة العامة، ضعف يمينا / البيت اليودي بنسبة 5 في المئة مقارنة بالعام 2021 في حين ضاعفت الصهيونية الدينية / عوتسما يهوديت قوتها أكثر من الضعف من 5.1 في المئة إلى 10.8 في المئة. أي أن التعزيز الأساسي للصهيونية الدينية / عوتسما يهوديت نتج عن اختفاء حزب اليمين. فناخبو اليمين الذين يبحثون عن حزب على يمين الليكود وجدوا هذه المرة حزبًا واحدًا فقط. يُذكر أن هذا حدث في الماضي أيضًا عندما فاز إسرائيل بيتنا بقيادة أفيغدور ليبرمان الذي كان شعاره الانتخابي في ذلك الوقت: "ليبرمان وحده يفهم اللغة العربية" بخمسة عشر مقعدًا في انتخابات العام 2009.

.في التقسيم الى كتل ثلاث (يمين، وسط-يسار، وعرب) ، نلاحظ ارتفاع كتلة اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو من 48.3 في المئة في العام 2021 إلى 49.6 في المئة في العام 2022 ، فيما تراجعت كتلة يسار الوسط مع جناحها اليميني من 41.5 في المئة إلى 38.3 في المئة ، وارتفعت الكتلة العربية من 8.6 في المئة إلى 10.8 في المئة.

الاستنتاجات الرئيسة:

.إن تشكيل حكومة على أساس ائتلاف من 64 عضوًا كنيستًا يخلق أساسًا متينًا إلى حد ما لبقائها وبالتالي لاستقرار الحكومة، وهي مهمة للتخطيط الطويل المدى وللإدارة الذكية للقضايا الحاسمة في مجالات الأمن القومي لإسرائيل. والاستقرار الحكومي سيمنع .من بين أمور أخرى .قيام وضع تُدار فيه الدولة من دون ميزانية، وسيساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات مثل توسيع اتفاقيات إبراهيم، وربما أيضًا خطوات من شأنها أن تسهم في الفصل السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي قضايا تحظى باتفاق واسع عليها في الجمهور الإسرائيلي، حتى ولو كانت القرارات المحتملة بشأن القضية الفلسطينية قد تثير الجدل داخل الائتلاف الناشئ.

.إن حقيقة كون الحزب الصهيوني الديني / عوتسما يهوديت الواقع في أقصى يمين الطيف السياسي .ويعرف الكثيرون في إسرائيل والعالم أنه حزب يميني متطرف، وهو مكون مركزي للحكومة الجديدة .قد تشكل تحديًا كبيرًا أمام استقرار الائتلاف في مجالين مهمين: التحدي الأول: الخوف من تدهور العلاقات اليهودية - العربية داخل إسرائيل وكذلك العواقب المحتملة لموقف متساهل تجاه المستوطنين في يهودا والسامرة بينما يتم تشديد الموقف تجاه الفلسطينيين. ويأتي في صلب هذا الموضوع الموقف الإسرائيلي من الأماكن المقدسة في القدس. فقد يؤدي هذا إلى تسريع وتيرة الاشتباكات في يهودا والسامرة والقدس ويؤدي إلى التطرف والعنف في الشارع العربي واشتداد حدة الاشتباكات في المدن المعنية وخارجها.. أما التحدي الثاني الذي يؤثر على الأمن القومي لإسرائيل أيضًا فيشمل موقف الإدارة الأميركية من التداعيات العملية لكون الصهيونية الدينية / عوتسما يهوديت مكونًا سياسيًا مهمًا في الائتلاف. هذه منطقة قد تلطخ العلاقات الخاصة مع إدارة بايدن ومع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة كذلك.

في الختام، تشير الصورة المعقدة إلى توتر متوقع بين الاستمرارية الأساسية في السياسة الإسرائيلية بشأن القضايا الأساسية في المجال الخارجي، والتغييرات المتوقعة المحتملة في المجال الداخلي، لاسيما في القضايا المتعلقة بالموقف من المجتمع العربي والقضايا المتعلقة بالخلافات حول المعاني العملية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. هنا من المحتمل أن يتم تحديد درجة تأثير الصهيونية الدينية / عوتسما يهوديت في المستقبل على كل من الجو العام المشحون بالفعل في الفترة الحالية، وعلى السلوك والقرارات بشأن القضايا الحساسة. كل ذلك له عواقب فورية على الأمن القومي الإسرائيلي والمكانة الدولية.

* * *

تقارير

يديعوت أحرونوت: الجيش الإسرائيلي" يتحدث عن قفزة دراماتيكية في عمليات إطلاق النار بالضفة: "إننا نعيش اليوم التالي لأبو مازن"

بقلم يوآب زيتون

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

إن وتيرة الهجمات المتغيرة التي لا تتوقف في الآونة الأخيرة، إلى جانب تعزز قوة الفصائل المسلحة في جنين ونابلس المرتبطة بفتح وليس بحماس والجهاد الإسلامي، ترسم صورة متشائمة للغاية للوضع في القيادة الوسطى عشية العام المدني الجديد وتغيير القيادة العسكرية والحكومية في "إسرائيل." وفي غضون شهر تقريبًا سيبدأ رئيس وزراء جديد قديم (بنيامين نتنياهو) ووزير جيش جديد (لم يتم تحديد هويته بعد) ورئيس أركان جديد (هارتسي هاليفي) مع نائبه، أيضا مجلس الوزراء السياسي والأمني المصغر "الكابينت" سيغير وجهه قريبًا وسيضم وزراء بارزين مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، اللذين كانا في ماضيهما معروفين لدى المنظومة الأمنية. ولكن من الجانب الآخر، يضاف إلى ذلك العمر المتقدم لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن البالغ من العمر 87 عامًا، والذي قاد باستمرار سياسة معارضة لاستخدام القوة المسلحة ضد "إسرائيل"، وليس من الواضح إلى متى سيستمر في منصبه. في الميدان نفسه يقدم "الجيش الإسرائيلي" سلسلة من المعطيات المقلقة ومؤشرات لمواجهة عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية، والتي قد تؤثر كما في الماضي على قطاع غزة.

حتى لو لم يخرج 20.000 أو 30.000 فلسطيني للمواجهات خارج المدن، يكفي أن يخرج 100 مسلح في الوقت نفسه ليطلقوا النار ويهاجموا، بدعم من 100 آخرين لنصبح في مكان مختلف حسب تقدير مسؤول ب"الجيش الإسرائيلي" اليوم (الإثنين). في كل مدينة فلسطينية هناك الكثير من الأسلحة، اليوم التالي لأبو مازن هنا بالفعل ونحن نعيشه، يمكنك أن ترى ذلك في ضعف الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في نابلس وجنين، وفي إنشاء منظمات نضالية جديدة مثل عرين الأسود، وكذلك في مخيمات الفصائل المسلحة، فليس على حماس والجهاد الإسلامي فعل الكثير، والباقي يحدث من تلقاء نفسه.

"بعض التنظيمات المسلحة التي ظهرت في العام الماضي زرعت خلال فترة تجميد التنسيق الأمني في عام 2020، في الأشهر الستة التي تلت إعلان خطة دونالد ترامب صفقة القرن، في ذلك الوقت كانت هذه المنظمات قانونية من ناحية الأجهزة الأمنية الفلسطينية ... اليوم نحن ندفع الثمن .. المنطقة مليئة بالوسائل القتالية والتحريض والإلهام أو التقليد الذي له تأثير على جيل التكتوك الفلسطيني الذي لم يعش ثمن الخسارة في الانتفاضة الثانية. وما قد يصعّد من الوضع هو قضايا فقدان الحكم في شمال الضفة الغربية والمسجد الأقصى والقدس والفلسطينيين في الداخل وقطاع غزة."

ثلاثة أضعاف عمليات إطلاق نار..

في عامي 2021 و 2022، اعتقلت قوات الجيش عددا مماثلا من المشتبه بهم في المشاركة في الأنشطة النضالية – حوالي 3000، وعلى الرغم من أن "الجيش الإسرائيلي" نجح في تفكيك منظمة "عرين الأسود" في نابلس واستسلام معظم عناصرها للسلطة، إلا أن الباقين ما زالوا يطلقون النار على قوات "الجيش الإسرائيلي" عند دخولهم المدينة، وإحدى العلامات الأكثر إثارة للقلق في التوتر الأمني هي زيادة استخدام الأسلحة النارية: بينما في الموجات السابقة، استخدم المهاجمون الفرادى السكاكين والسيارات للدهس وأحيانًا الأسلحة المحلية الصنع هذه المرة يتزايد استخدام البنادق المعيارية بشكل كبير.
تنتشر عدة آلاف من البنادق العادية في جميع أنحاء مدن الضفة الغربية، يتم استخدام بعضها في معظم الأحيان في المعارك الداخلية بين العشائر والبعض الآخر مخصص للاستخدام ضد "الأهداف الإسرائيلية"، وفقًا لبيانات "الجيش الإسرائيلي" شهد هذا العام ارتفاعًا بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد عمليات إطلاق النار في الضفة الغربية وفي تلك التي نفذت في "إسرائيل" وخرجت من الضفة: 281 عملية من كانون الثاني (يناير) إلى نهاية تشرين الأول (أكتوبر)، مقارنة بـ 91 في عام 2021 كله. واستهدفت قرابة 240 حادثة إطلاق نار قوات الأمن والباقي ضد مستوطنين.

إحدى الهجمات الأخيرة التي مازالت قيد التحقيق كان من الممكن أن تنتهي بعواقب وخيمة: منذ حوالي أسبوع، حاول مقاومون تفجير سيارة مفخخة باتجاه موقع عسكري بالقرب من مستوطنة ميفو دوتان، وقد احترقت وانفجرت على بعد 200 متر من موقع حراسة "للجيش الإسرائيلي" ولم تقع إصابات.

في عام 2022، أودت الهجمات بحياة 31 "إسرائيليًا" – ثمانية من أفراد قوات الأمن و 23 مستوطنا، وفقا لبيانات "الجيش الإسرائيلي" قُتل 134 فلسطينيا منذ بداية العام بنيران قوات الأمن (مقارنة بـ 76 في العام

الماضي (من ضمنهم الذين قتلوا في حارس الأسوار)، معظمهم من المسلحين وبحسب مسؤولين فلسطينيين فإن العدد يقترب من 200 قتيل.

كما سُجل ارتفاع في حوادث المواجهات الشعبية، والتي تشمل إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على المستوطنين "الإسرائيليين": 3،382 منذ بداية العام، معظمها في أشهر عملية "كاسر الأمواج" التي بدأت في نهاية شهر آذار (مارس) مقابل 2946 مثلها في كل عام 2021)، يضاف إلى ذلك 5000 حادثة أخرى، بحسب الجيش الإسرائيلي، تم فيها إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على قوات الأمن. وفي الجيش، لوحظ انضمام عناصر من الأجهزة الأمنية في النشاطات النضالية، وإن كان ذلك بأعداد قليلة، ولكن كظاهرة قائمة تكافح السلطة ضدها. وفي نهاية الأسبوع الماضي اجتمع أبو مازن مع كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية وأمرهم بالتحرك والتعامل على الأمر في جنين ونابلس.

مستوطنون يرشقون الفلسطينيين بالحجارة...

عنصر آخر يشكل مصدر قلق كبير للمنظومة الأمنية يتعلق بالحوادث التي يقوم فيها اليهود بإلقاء الحجارة على الفلسطينيين، خاصة في أعقاب الهجمات. رصد الجيش الإسرائيلي تضاعف عدد حوادث هذا النوع من الجرائم القومية هذا العام: في عام 2022 سُجلت 838 حادثة رشق فيها يهود فلسطينيين بالحجارة على طرق الضفة الغربية (مقارنة بـ430 عام 2021). ونحن لا نتحدث هنا عن فتية التلال بل عن مستوطنين عاديين يفعلون ذلك يقول "الجيش الإسرائيلي" ومذكرا بأن أي حادث من هذا القبيل يتطلب استدعاء قوات الجيش والشرطة المنطقة، ويخشى الجيش أن تساهم هذه الظاهرة في الاضطرابات الفلسطينية وتزيد من عدم الاستقرار في الضفة الغربية لكنهم يقدرون أن هذا ليس سببا سيؤدي بالضرورة إلى تصعيد واسع النطاق.

مئات ملايين الشواقل لكتائب الاحتياط..

شهد الشهر الماضي انخفاضا في عدد الإنذارات بوقوع هجمات مسلحة، إلى جانب إحباط 27 عملية تهريب أسلحة من الأردن منذ بداية العام وضبط ما يقرب من 420 قطعة سلاح. لكن في قيادة "الجيش الإسرائيلي" قرروا الاستمرار أيضا هذه الأيام في الانتشار الواسع وغير العادي للقوات، وبشكل أساسي حول خط التماس، مع عدد مضاعف من كتائب الأمن المستمر المنتظمة في الألوية المناطقية التابعة لفرقة الضفة الغربية – حوالي 25 كتيبة مقارنة بـ13 في بداية هذا العام وفي السنوات الأخيرة. وقد أدى هذا النشاط إلى الانخفاض في عدد الفلسطينيين الذين تسللوا إلى "إسرائيل" عبر خط التماس المخترق الذي تم إهماله خلال العقد الماضي – من 35000 في الأسبوع إلى حوالي 450 في المتوسط الآن، بالإضافة إلى ذلك، يعمل الجيش

الإسرائيلي على إغلاق حوالي 100 كم بجدار وسياج (من مخطط 730 كم حول شمال الضفة)، ويعمل أيضا على حاجز عائق هندسي في جنوب شرق جبل الخليل بالقرب من البحر الميت. تكلفة المشروع حوالي 360 مليون شيكل.

من أجل تنفيذ مهامه، استخدم الجيش هذا العام أكثر من 50 كتيبة احتياط في النشاط العملياتي في الضفة الغربية، من أجل تقليل الضرر الموجود بالفعل في قدرة وكفاءة الألوية النظامية للحرب، على عكس السنوات السابقة وبسبب عملية "كاسر الأمواج"، لم تعد القوات النظامية في الجيش البري تتدرب حوالي نصف وقتها والنصف الآخر تقضيه في نشاطات عملياتية. معظم الكتائب النظامية – من المشاة والدروع والهندسة والمدفعية – التي من المقرر أن تقاتل في غزة أو لبنان، تدربت هذا العام وستتدرب في عام 2023 أيضًا بنسبة 30 ٪ أقل من المعتاد في السنوات السابقة. إن التصعيد في الضفة الغربية، الذي بات واضحًا بالفعل، سيلحق ضررا أكثر بكفاءة القوات.
لذلك، خلال عام 2023، سيتم استدعاء المزيد من كتائب الاحتياط، حوالي 66 كتيبة للنشاط العملياتي في الضفة الغربية بتكلفة خارجية واستثنائية تصل إلى مئات ملايين الشواقل معظمها كأجور لأيام خدمة الاحتياط. يقول "الجيش الإسرائيلي": "لقد طلبنا بالفعل مرتين وحصلنا على إذن استثنائي من لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست لاستدعاء الكتائب نفسها مرتين للنشاط العملياتي، في حلقة لأكثر من مرة على مدى ثلاث سنوات وفقًا لما يقتضيه القانون، ويقولون لقد استنفدنا بالفعل كل الكتائب، حتى كتائب قيادة الجبهة الداخلية الاحتياط يتم استدعاؤهم للقيام بنشاط عملياتي في الضفة الغربية."

الضغط الاقتصادي الذي أثر إيجابا..

إلى جانب الصورة المتشائمة، لا يزال الجيش الإسرائيلي يعلق الأمل على العوامل الكابحة، وخاصة الاقتصادية بين الفلسطينيين، حيث تبلغ نسبة البطالة في الضفة الغربية 12٪ مقابل 46٪ في قطاع غزة، وقد تم رفع الحظر الأمني من قبل المنظومة الأمنية عن حوالي 5000 فلسطيني للحصول على تصاريح عمل منذ بداية العام، والإدارة المدنية توسع من التسهيلات وتسمح بنقل البضائع بالشاحنات من المصانع في المدن الفلسطينية مباشرة إلى مستودعات المستوردين في "إسرائيل"، مع إشراف عن بعد وبدون التوقف عند نقاط التفتيش.

كتيبة نيتسح يهودا المتطرفة إلى المنطقة الشمالية..

يقود الجيش الإسرائيلي تغييرًا هذه الأيام في كتيبتي معابر في فرقة الضفة الغربية، سيتم إغلاقها وستنشأ بدلاً منها كتيبة مختلطة جديدة من المقاتلين من الرجال والنساء تسمى (فنتير)" الفهد" والتي ستعمل في منطقة طولكرم وقلقيلية. بالإضافة إلى ذلك فإن كتيبة الحريديم نيتسح يهودا ستغادر الضفة بعد سلسلة من الحوادث الأخلاقية ضد الفلسطينيين في السنوات الأخيرة، وستقوم بنشاطات عملياتية في جميع الجبهات، مثل أي كتيبة مشاة عادية في "الجيش الإسرائيلي."

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يمنح الجيش الإسرائيلي القوات، خاصة تلك التي تعمل في مخيمات اللاجئين المزدحمة حوامات "ماعوز"، التي تسقط القنابل اليدوية بسرعة وبدقة على المسلحين المختبئين على أسطح المنازل وفي نقاط السيطرة لديهم، يوزع "الجيش الإسرائيلي" حاليا مطالب جديدة على البلديات والمجالس الاستيطانية في الضفة الغربية بأن يكون حراس الأمن العاملين لديهم ذوي كفاءة أعلى، كدرس من الهجوم في مستوطنة أريئيل حيث أطلق حارس الأمن النار في الهواء فقط ولم يوجه النار تجاه منفذ الهجوم مما أدى إلى مقتل ثلاثة مستوطنين.

لم تتغير أي تعليمات..

يدرك الجيش الإسرائيلي وقلق بشأن صعوبة أخرى قد تؤثر على النشاط العملياتي: التغييرات السياسية والتطرف اليميني، الذي تسلل بالفعل إلى المقاتلين من جفعاتي في الخليل، وليس فقط ماحدث في نهاية الأسبوع الماضي، هناك ثلاثة حوادث مماثلة على الأقل من قبل مقاتلي اللواء سجلت ضد مدنيين إسرائيليين وفلسطينيين وحتى ضد قساوسة في جولة تثقيفية في البلدة القديمة في القدس، وقد تم بالفعل إبعاد بعض الجنود عن وظائفهم وبعضهم تم إيقافهم عن العمل مؤقتا.

كان يجب أن نمنع هذه الأحداث، لم نولي ما يكفي من الاهتمام والإصغاء الجيد من القيادة العليا إلى الأسفل، يقول الجيش: "مسؤوليتنا هي أن يفهم كل جندي في الميدان أنه لم تتغير أي تعليمات أو قواعد، هناك العديد من الوحدات التي تستكمل النشاط العملياتي وتنهيه في الضفة الغربية خلال هذه الفترة، مع حرقة شديدة من العنف من جانب المستوطنين اليهود الذين شاهدوه أو عانوا منه، ولا يزال هناك المزيد من التدخلات من جانبهم لوقف مثل هذه الحوادث، هذا ليس فقط تحسينا في الاستعدادات للنشاط العملياتي، ولكن أيضا في إعطاء القادة أدوات لتجنب مثل هذه الحوادث."

* * *

وفد عسكري أوكراني زار إسرائيل سرا

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

كشف تقرير إسرائيلي، مساء الإثنين، أن وفدا عسكريا أوكرانيا زار إسرائيل سرا، فيما تسعى تل أبيب إلى الامتناع عن الدخول في مواجهة مع موسكو التي تسيطر على الأجواء السورية، حيث تنفذ إسرائيل هجمات متواصلة ضد أهداف مرتبطة بإيران. ولفت التقرير إلى أن إسرائيل تحاول التقليل من شأن الزيارة السرية للوفد العسكري الأوكراني منعا لمزيد من التوتر في العلاقات "المتوترة فعلا" مع روسيا التي حذرت تل أبيب من تداعيات تزويد أوكرانيا بالأسلحة. وأوضح التقرير الذي أوردته القناة 13 الإسرائيلية، إلى أن الوفد الأوكراني ضم عسكريين برتب رفيعة، من بينهم مسؤول يشغل منصبا يعادل نائب رئيس أركان القوات الأوكرانية، علما بأن الزيارة أجريت في الأيام القليلة الماضية.

وخلال الزيارة أجريت سلسلة من الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمن، للدفع بالاقتراح الذي كان قد عرضه وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، على كييف، لتزويدها بأنظمة إنذار مبكر ضد التهديدات الجوية.

وبحسب التقرير، فإن الوفد الأوكراني كرر طلب كييف بالحصول على أسلحة من تل أبيب. ونقل التقرير عن مصدر إسرائيلي تشديده على أنه "لا تغيير بالسياسة الإسرائيلية" بالامتناع عن تزويد كييف بالأسلحة "بسبب مجموعة متنوعة من الاعتبارات العملياتية." وذكر التقرير أن إسرائيل تكتمت على الزيارة لتجنب المزيد من التوترات مع روسيا.

وسعت إسرائيل، منذ بدء الحرب في أوكرانيا، في شباط/ فبراير الماضي، للمحافظة على العلاقات مع موسكو بينما تتوجس من التواجد العسكري الروسي في سورية، حيث يشن الجيش الإسرائيلي هجمات متكررة بادعاء استهداف عناصر موالية لإيران. ووافقت إسرائيل، مؤخرا، على تمويل شراء "مواد إستراتيجية" بملايين الدولارات لصالح المجهود الحربي الأوكراني. ونقل موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني، في وقت سابق من الشهر الجاري، عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إن موافقة المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل جاء بعد مطالبة الإدارة الأميركية بأن توسّع إسرائيل المساعدات لأوكرانيا وعدم حصرها بمساعدات إنسانية فقط. ونُقلت "المواد الإستراتيجية" إلى أوكرانيا عن طريق دول أعضاء في حلف الناتو، التي تزود أوكرانيا بالأسلحة. وأضافت "هآرتس" أن إسرائيل وافقت، في الأشهر الأخيرة، على أن تنقل دول في الناتو، بينها بريطانيا، لأوكرانيا أسلحة شملت عتاد بصريات كهربائية وأنظمة تحكم بالحرائق من صنع شركات إسرائيلية. وقالت مصادر أميركية إن إسرائيل تساعد أوكرانيا سرا في المجال الاستخباراتي.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، حذّر نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري ميدفيديف، إسرائيل من تداعيات تزويد أوكرانيا بالأسلحة، قائلا إن أي خطوة تصب في إطار دعم القوات الأوكرانية ستضر بشدّة بالعلاقات الثنائية. وقال ميدفيديف، الذي شغل في الماضي منصبي الرئيس ورئيس الوزراء، في بيان على تلغرام، إن "إسرائيل تستعد على ما يبدو لتزويد نظام كييف بالأسلحة. إنها خطوة متهورة للغاية. ستدمّر جميع العلاقات الثنائية بين بلدينا."

ومؤخرا، عبر رئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، المكلف بتشكيل الحكومة، عن مواقف متناقضة بهذا الخصوص، خلال الحملة الانتخابية. فقد قال مرة إنه سيدرس في المستقبل إمكانية نقل أسلحة دفاعية إلى أوكرانيا، لكن في مقابلة أخرى قال إن امتناع الحكومة السابقة عن تزويد أوكرانيا بأسلحة كان صحيحا.

* * *

جنرالات الاحتلال قلقون من تعيين "بن غفير" وزيرا للأمن القومي

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ما زالت دولة الاحتلال تعيش على وقع تعيين المتطرف إيتمار بن غفير رئيس حزب العصبة اليهودية وزيرا للأمن القومي، وإمكانية أن يترك هذا التعيين تأثيره السلبي على أوضاع الدولة من الداخل، في ضوء الصلاحيات الواسعة التي يتوقع أن يحصل عليها، أو على الخارج والأضرار المتوقعة في العلاقات مع الدول العربية، والتنسيق مع الولايات المتحدة، وسط مخاوف من جعل القوات الأمنية تتصرف وفقا لاعتبارات حزبية وليس مهنية.

سافير ليبكين مراسلة القناة 12، نقلت عن "مسؤولين أمنيين وعسكريين سابقين قلقهم من نية تعيين بن غفير وزيراً للأمن القومي، واعتبروا أن نقل المسؤولية عن القوى الأمنية والعسكرية تحت قيادته يمكن أن يكون وصفة للتحريض الإقليمي، وهم يخشون، من بين أمور أخرى، أن يؤدي ذلك لتفاقم الوضع في المسجد الأقصى، وإلحاق الضرر بالعلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية، وحتى إضعاف التنسيق الاستراتيجي السياسي مع الولايات المتحدة".

ونقلت في تقريرها عن الجنرال عاموس غلعاد رئيس معهد الأمن والاستراتيجية، والرئيس السابق للدائرة الأمنية والسياسية بوزارة الحرب، أنه "عند تحليل مواقف بن غفير عن الضفة الغربية والمسجد الأقصى، فهذه وصفة لتحريض إقليمي يمكن أن يفسد جهودنا للتعامل بشكل فعال مع التهديد الإيراني، فضلا عن المسّ بعلاقات الجيش وتنسيقه الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والحفاظ على دعم الغرب، لأن نظرته لاقتحامات الأقصى أن كل شيء مفتوح ومجاني أمام أنصاره." وأضاف أن "المسجد الأقصى هو قنبلة حقيقية، وحماس تنتظر انفجارها لتحويل الصراع مع الفلسطينيين إلى حرب دينية بين المسلمين واليهود،

كما أن الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ستصبح أكثر توترا، والتأثير في الأردن سيكون دراماتيكيا، وهذا قد يضر بعلاقاتنا مع الدول العربية، والتنسيق الاستراتيجي السياسي المطلوب مع الولايات المتحدة، مع أيديولوجية بن غفير قد ينتهي بنا المطاف في مواجهة داخلية، وسينجذب جنود الجيش للمزيد والمزيد فيها." وأكد أن "إخضاع حرس الحدود في الضفة الغربية لصلاحيات بن غفير، بينما الجيش الإسرائيلي هو الوحيد الذي يقوم حتى الآن بتنشيط جميع قواته في الضفة الغربية هي وصفة لكوارث خطيرة للغاية، هذا تحدٍ لقدرتنا على مواجهة التحديات الأمنية."

الجنرال إيتمار يعار النائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي، والمدير التنفيذي لحركة "قادة الأمن الإسرائيلي"، أكد أن "المسؤولين عن الأمن القومي في إسرائيل هم الحكومة ورئيس الوزراء، فهل يعتقد أحد أن بن غفير سيكون مسؤولاً عن كل هذه القضايا، إن إخضاع حرس الحدود لصلاحياته سيسفر عن مشاكل، لأن من يدير كل القوات العسكرية في المناطق الفلسطينية هو القائد العسكري الميداني، وقائد الفرقة، ومن فوقه القائد العام، ومن فوقهم جميعا هو رئيس الأركان، العملية برمتها تحت قيادة القائد العسكري، وليس تحت قيادة وزير، مهما كان." وأشار إلى أن "الحديث السائد حاليا هو أن القوات العملياتية ستكون خاضعة لشخصية سياسية، وليس لرتبة عسكرية، وهذا يقلقني كثيرًا، لأنها ستعمل في هذه الحالة وفقًا لاعتبارات شخصية أو حزبية، وعلينا جميعا أن نتذكر أنه في الضفة الغربية كل شيء يعمل وفقًا لأمر الجنرال، وليس السياسي."

الجنرال يسرائيل زيف قائد العمليات السابق في رئاسة الأركان أكد أن "الحياة اليومية في أجزاء كبيرة من الدولة أصبحت منذ فترة طويلة غير آمنة، وهو وضع يزداد سوءًا كل يوم تحت أقدامنا، وإذا لم يتم القيام بشيء كبير، وكبير فعلا، في السنوات القادمة، فإن فقدان المسار الحالي سيتفكك في غضون بضع سنوات، وتذهب الدولة إلى حالة من الانقسام والفوضى التي قد تتحول حربا أهلية، بطريقة لا تطاق، وتضر بالأمن الشخصي لكل إسرائيلي." وأضاف في المؤتمر الطارئ لأمن الحكم والاستيطان، بمشاركة مسؤولين سابقين وحاليين في جهاز الأمن ورؤساء السلطات وأعضاء السلطة القضائية والحكومية والأكاديمية، نقلت فعالياته القناة 12، وترجمتها "عربي21" أنه "في الواقع الذي تم إنشاؤه مؤخرا، فإن حكم الدولة آخذ في التآكل، توجد فيها مناطق بأكملها كـ"دولة داخل دولة"، والسيطرة فيها تضعف، مما يتطلب تقديم خطة عمل استراتيجية للتعامل مع التدهور في مستوى الحكم، والشعور بالأمن لدى المواطنين."

رئيس بلدية بئر السبع روبيك دانيلوفيتش زعم أن "الدولة يتعرض مصيرها للخطر، في عام 2050 سيعيش 16 مليون شخص في إسرائيل، 75٪ منهم في غوش دان وتل أبيب، وضياع الطريق السياسية سيفكك الدولة

لحالة من الفوضى خلال سنوات قليلة، نحن نعيش تهديدا وجوديا ناجما عن الافتقار للحكم، والتهديد لاستمرار وجود الدولة ينبع من غياب دولة الحكم والقانون والنظام، وكلها تلقي بظلالها السوداء على الشعور بالأمن الشخصي لكل إسرائيلي، في كل مكان."

تكشف هذه التحذيرات الإسرائيلية عن تفاقم حالة الكراهية الداخلية بينهم؛ والخشية أنها ستؤدي بهم للهاوية، حتى باتت الدولة تشهد انتشاراً غير مسبوق لما بات يوصف بوباء الكراهية الداخلية، مما يعني فشلها بمحاولة الحفاظ على وحدتها بصورة ذريعة، وصلت ذروتها بنتائج الانتخابات الأخيرة التي أفرزت مجموعة من اليمينيين الفاشيين، الذين يطرحون برامج جنونية حقيقية، دفعت جنرالاتهم لرفع البطاقة الحمراء، والتذكير بأنهم في الطريق للهاوية، بسبب ما ينشره هؤلاء من كراهية داخلية متزايدة. وتعيد هذه التحذيرات الإسرائيلية لأذهانهم اغتيال رئيس وزرائهم الراحل إسحق رابين في 1995، وسط تأكيدات بأن دولة الاحتلال تعاني من تصدّع أصاب مجتمعها، ويهدده بالتقسيم، مما يشكل تحدّياً من الدرجة الأولى، وقد يشعل النار من جديد، لأنها تشهد شقاقاً اجتماعياً عميقاً، وأسفر عن تآكل مستمر لمؤسسات الدولة، مما سيساعد في إشعال هذه الكومة النارية بأكملها.

* * *

"آفي ماعوز".. حاخام جديد في حكومة نتنياهو شهير بآرائه العنصرية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

يواصل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي المزمع تشكيله إبراز مزيد من أوجهه العنصرية المتطرفة، فلم يقتصر الأمر على ايتمار بن غفير وبيتسلئيل سموتريتش اللذين يهددان بإشعال التوتر مع الفلسطينيين، بل إن الأمر وصل إلى عضو الكنيست الحاخام آفي ماعوز رئيس حزب ناعوم، الذي وقع اتفاقا ائتلافيا مع بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة المكلف، يحصل بموجبه على صلاحيات في وزارة التعليم. وماعوز يتخذ مواقف عدوانية ضد اليهود العلمانيين غير المتدينين، ما يهدد بإثارة مزيد من الانقسامات لدى الاحتلال. وسبق له أن عارض خدمة النساء في جيش الاحتلال، معتبرا أن أعظم مساهماتهن في الدولة أن يتزوجن وينجبن فقط.
ذكرت نينا فوكس مراسلة صحيفة يديعوت أحرونوت، أن "اتفاق الائتلاف الموقع بين الليكود وحزب ناعوم أثارت ضجة في المنظومة السياسية بسبب تصريحات ماعوز المثيرة للجدل، في الماضي والحاضر، حيث اعتبر رئيس الحكومة المنتهية ولايته يائير لابيد أن تعيين ماعوز نائبا للوزير في مكتب رئيس الوزراء "لا يقل عن الجنون"، وقال وزير الحرب بيني غانتس إن ماعوز لا يحمل هوية يهودية، بل عنصرية، أما رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي فقالت إن تعيينه يعني أننا دخلنا عصر الظلام.
وأضافت في تقريرها أنه "وفقًا لاتفاق الليكود مع ناعوم، فسيعين ماعوز رئيسا لقسم تعزيز الهوية القومية

اليهودية في مكتب رئيس الوزراء، مع العلم أن ماعوز خاض الانتخابات الأخيرة ضمن القائمة الموحدة مع سموتريتش وبن غفير، وسيكون مسؤولاً عن منظمة ناتيف التي تعمل بين اليهود وعائلاتهم في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق، لتعزيز هويتهم اليهودية، وعلاقاتهم بالدولة، وسيحصل على صلاحيات بوزارة التعليم التي تشرف على الجمعيات والمحتويات الأجنبية في النظام التعليمي."

وماعوز (66 سنة) متزوج وأب لعشرة أبناء، يقيم في حي مدينة داود في القدس المحتلة، وشغل سابقًا منصب مدير عام وزارة الإسكان، ويؤكد أنه "يعارض خدمة النساء في الجيش"، رغم أن زوجته عملت ضابطة في الجيش. وقال ماعوز، إن "أكبر مساهمة للمرأة هي الزواج وتربية الأسرة وإنجاب الأبناء"، ويرى في مفهوم العائلات المكونة من نفس الجنس تهديدًا للمجتمع الإسرائيلي، ويدعو إلى مواجهة المثليين باعتبارهم تهديدا للشعب الإسرائيلي.

وعن المهاجرين من دول العالم إلى دولة الاحتلال، ووجود نسبة عالية من غير اليهود، كشف ماعوز أن "الغرض الأساسي من قانون العودة العنصري هو إدامة المسؤولية التي تتحملها إسرائيل تجاه يهود العالم، لكنه يتم استخدامه بشكل عبثي لجلب الوثنيين إلى الدولة، وخفض نسبة اليهود في الدولة بشكل منهجي، وكل ذلك من شأنه تغيير الهوية اليهودية للدولة."

* * *